

## الفصل الخامس

# تحليل منطق الرقابة القانونية والسياسية على تكوين الرأي العام

## مقدمة الفصل الخامس:

نتناول في هذا الفصل توضيح كيفية هيمنة السلطة السياسية على الرأى العام من خلال تطبيق المؤشرات الأساسية التى نستخرجها من تحليل المضمون كأداة وبالذات كيفية تطبيق ذلك عبر أساليب الرقابة السياسية وأدواتها عملياً ومن خلال توظيف الأداة القانونية والتشريعية وتقدم الحالة المصرية أمثلة واضحة؛ إذ تُستخدم الأداة التشريعية بشكل أساسى من قبل السلطة الحاكمة فى عملية الصراع أو التنافس السياسى مع القوى المجتمعية والمحكومة. التى تنازعها الهيمنة على تكوين نماذج السلوك والسيطرة المجتمعية؛ وبالتالى على تشكيل الرأى العام وصناعته. وسوف نحاول فى هذا الفصل قدر الإمكان التعرض لخلفية الرقابة السياسية فى الخبرة التاريخية المصرية؛ لوضع النموذجين التطبيقيين فى موضعهما من السياق العام، ولكن الأمر الأهم الذى سنركز عليه هو الأداة المنهجية التى سيتم من خلالها تحليل ودراسة كل نموذج تطبيقى منهما، وهى أداة تحليل المضمون وأداة تحليل النصوص القانونية والسياسية ونوردهما لاعتبارات التحليل والشرح والدراسة؛ وبالتالى فإن هذا الفصل يتضمن دراستين اختباريتين يسبق كل واحدة منهما الأداة المنهجية التى يمكن تناولها من خلالها، الأولى: - دراسة حالة للتعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النشر والتى عرفت إعلامياً بقانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م وسوف ندرسه من زاوية تفاعل الرأى العام النوعى للصحفيين معه فى مرحلته: إدراك وجود القضية من ناحية، والحوارات والنقاشات حولها من ناحية أخرى، وهنا سوف يتم الاعتماد على أداة تحليل المضمون لاتجاهات الرأى العام، كما ترجمته الصحافة المصرية حينئذ، وسوف يسبقها أداة تحليل المضمون الكمى التى نستخرج منها مؤشرات تحليل النموذج التطبيقى وذلك فى المبحث الأول، أما فى المبحث الثانى فتتناول الدراسة الاختبارية الثانية التى تتعلق بتنازع الاختصاصات حول حدود الأدوار الرقابية. لكل من وزارة الثقافة والأزهر الشريف. على المصنفات السمعية والسمعية البصرية. . . إلخ. التى تتصل بالشأن الإسلامى، وذلك من خلال دراسة وتحليل فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بهذا الخصوص اعتماداً على منهج تحليل النصوص السياسية والقانونية.

وسوف يأتى كل تناول فى مبحث خاص على النحو التالى:

## المبحث الأول

### تحليل المضمون السياسى والاتصالي: نموذج تطبيقى للرقابة التشريعية

نتناول بداية أداة تحليل المضمون السياسى والاتصالي ثم نحاول تطبيقها على أحد محاولات السلطة السياسية الحاكمة للقيام بتوسيع نطاق الرقابة السياسية على الرأى العام؛ وذلك بهدف معرفة إتجاهات الرأى العام إزاء هذه المحاولة السلطوية وقياس مدى فعاليتها؛ وبالتالي سنتناول فى هذا المبحث نقطتين الأولى: الأداة المنهجية، والثانية: محاولة تعديل القانون واتجاهات الرأى العام إزاءه .

#### أولاً: تحليل المضمون السياسى والاتصالي :-

يعد تحليل المضمون أحد الأدوات المنهجية الواسعة الاستخدام فى دراسات الرأى العام؛ وذلك بهدف تحليل الخطابات السياسية المختلفة، واهتمامات الرأى العام واتجاهاته كما يترجمها المضمون الاتصالي، إضافة إلى صورة الأمة عند الغير، وإدراكات قطاعات المجتمع حول مختلف القضايا. <sup>(١)</sup>

#### ١- تحديد تحليل المضمون السياسى والاتصالي:

تتعدد التعريفات التى تقدم لتحليل المضمون وتختلف بصدده - كغيره - فيما إذا كان منهجاً أم اقترباً أم أداة منهجية ووسيلة من وسائل جمع البيانات، وبعيداً عن الدخول فى جدل الأسماء يمكن القول إن تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعى، والمنظم، والكمى للمحتوى الظاهر للاتصال، أو هو " أسلوب أو أداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفاً كمياً وموضوعياً منظماً .

ويدخل ضمن العناصر الأساسية لتحديد مفهوم تحليل المضمون مايلي :

١- يعنى تحليل المضمون تحديده وتنقية المضمون وبلورته؛ ليتسنى وصفه وصفاً موضوعياً وكمياً دقيقاً، وهناك من يرى أنه ليس من الضروري أن يكون التحليل دائماً كمياً؛ إذ يمكن أن يكون أيضاً كميّاً - كما سنرى - كما أنه من الضروري بيان الدلالات الكيفية للتحليل الكمي .

٢- يعد تحليل المضمون أداة للملاحظة، لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد أو جماعات، وإنما هى ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحليل مضامين المادة السياسية أو الاتصالية؛ للوصول إلى استنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة .

٣- يسعى الباحث إلى عمل تصنيف كمي يقسم بمقتضاه المضمون موضع التحليل إلى فئات محددة استناداً إلى قواعد واضحة، ويكون تصنيف الفئات وفق قاعدة "إما . . . أو" حيث تقع وحدة التحليل - سواء جملة أو كلمة أو فكرة - في الفئة أو تخرج عنها، وتنتهي قاعدة "إما . . . أو" إلى حصر الوحدات داخل كل فئة، والتي ينطبق عليها تعريف وخصائص الفئة .

فهي إذن أداة تعتمد على التحليل الكمي بما يقتضيه من العد، والقياس في الدراسات السياسية والاتصالية المختلفة .

## ٢- أهمية تحليل المضمون:

لا يتسنى اكتمال التعريف بأداة تحليل المضمون بدون النظر إلى أهميته، فهو كأداة منهجية يستخدم في تحقيق ما يلي :

١- وصف خصائص المضمون الاتصالي .

٢- تحديد أهداف الرسالة أو الأهداف التي يسعى المرسل إلى تحقيقها (القيم المستهدف إرسالها) .

٣- دراسة تأثير الرسالة الاتصالية .

٤- يمثل تحليل المضمون أداة مهمة للكشف عن أهداف ونوايا المرسل، وطريقته في التفكير وطرق استشهاده ودفاعه عن فكرته .

٥- تزداد في مجالات سياسية تطبيقية أهمية تحليل المضمون مثل دراسة مؤشرات الرأي العام في وسائل الاتصال الجماهيرية، وبالنسبة للدبلوماسيين لمعرفة تلك المؤشرات في الدول التي يمثلون بلادهم فيها .

## ٣- حدود استخدام أداة تحليل المضمون:

رغم أهمية تحليل المضمون كأداة منهجية إلا أن استخدامه يواجه عدداً من الصعوبات التي تشكل حدوداً على هذا الاستخدام، ومن أبرزها:

١- طبيعة اللغة وتعدد دلالات المفهوم الواحد ووجود الصور المختلفة للمجاز، وطبيعة البناء اللغوي ذاته تفرض صعوبات حقيقية على إجراء تحليل مضمون حقيقي، الأمر الذي يفرض على الباحث الذي يقوم به درجة معينة من درجات الفهم والتعمق في هذه اللغة .

٢- قد يكون التساوي المفترض للوحدات المكونة للرسالة غير حقيقي، فتمثل نفس

الكلمات أهمية مختلفة وفق قواعد الصياغة أو المساحة التي تشغلها نفس الكلمة؛ لاختلاف حجم الخط أو موقعها في صدر الرسالة الاتصالية (وذلك التساوى المضلل غالباً ما يظهر على مستوى التكرار).

٣- ضرورة التحقق من النتائج من خلال جمع المعلومات من مصادر أخرى، عن طريق الجمع بين التحليل الكمي والكيفي كما سيرد لاحقاً، أو البحث عن معلومات أخرى تتعلق بالمضمون موضع التحليل أو بالمرسل.

٤- يتطلب ضبط النتائج ضرورة تعدد القائمين بالتحليل، وهذا لا يمكن توافره إلا من خلال الخبرة والدقة، وكذلك الحماس والثقة من قبل القائمين بالتحليل.

٥- قد يقترن استخدام تحليل المضمون بنوع من التحيز أو الافتقار إلى الخبرة والمعرفة المنهجية؛ ولذلك لا بد من مراعاة بعض الاعتبارات لضمان حد أدنى من الحياد والموضوعية، منها:

- (أ)- الوصف المتكامل للإجراءات والقواعد والطرق التي سيتبعها الباحث في إجراء التحليل.
- (ب)- التحديد الواضح لفئات التحليل، واستبعاد التحليل الجزئي أو الأفكار المسبقة.
- (ج)- يفضل العمل الجماعي؛ كي تتوافر إمكانيات لضبط النتائج، خاصة تحديد فئات التحليل.

(د)- ربط نتائج البحث بالنتائج الأخرى وبالتغيرات الأخرى؛ لأن في ذلك إثراء للبحث؛ ولأن مجرد سرد نتائج التحليل يفقدها مغزاها وأهميتها البحثية، بينما يظهر من خلال ربطها بمعان وأبعاد ومتغيرات جديدة، مثل: طبيعة المرسل، أو الجمهور المستقبل وهكذا... إلخ.

#### ٤- مستويات تحليل المضمون؛

يتم تحليل المضمون من خلال مستويين هما:

- ١- مستوى التكرارات: أي تكرار وحدة التحليل بما يترجم حجم الاهتمام.
- ٢- مستوى الشدة (الكثافة): أي قياس شدة النص وقوته في التعبير عن محتواه.

ومن عيوب مستوى التكرار أنه:

- أ- قد يؤدي إلى نتائج مضللة.
- ب- يقيس حجم الاهتمام فقط بخصوص قضية أو موضوع ما.

ولهذا ظهر تحليل المضمون وفقاً لمستوى قياس الشدة أو الكثافة، ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أن معظم البحوث والدراسات العربية التي تستخدم تحليل المضمون تعتمد على المستوى الأول (التكرارات)؛ ولهذا سنكتفى بتناول هذا المستوى من خلال التحليل الكيفي والكمي اللذين يعدان من أهم أنواع تحليل المضمون؛ لصعوبة قياس المستوى الثاني وضبطه علمياً..

## ٥- خطوات تحليل المضمون:

هناك عدد من الخطوات الأساسية اللازمة لعملية تحليل المضمون على النحو التالي:

١- تحديد موضوع التحليل ومشكلة البحث: لنفترض مثلاً أنها تتعلق باتجاهات الرأي العام المصرى تجاه تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونى.

٢- صياغة الفروض العلمية: بمعنى بحث الفروض الأساسية التى تتعلق بمدى وجود علاقة بين المتغيرات واتجاهها- أو الإجابة عن عدد معين من الأسئلة البحثية.

٣- تحديد مجتمع البحث: بمعنى تحديد المواد التى سوف تخضع للبحث والدراسة، فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية فى مجموعة من الصحف خلال فترة زمنية معينة محددة.

٤- اختيار العينة: أى التى ستجرى عليها الدراسة من مجتمع البحث، وينبغى أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحاً، ويتجلى ذلك فى:

(أ) عينة المصادر: بمعنى تحديد الأساس الذى يتم فى ضوءه اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل- وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع ككل.

(ب) اختيار العينة الزمنية: أى المدة الزمنية التى ستغطيها العينة.

(ج) اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته: - أى وحدة الإحصاء والعد- وهى أصغر وحدة فى عملية التحليل كلها (وحدة الكلمة- وحدة الخبر- وحدة الموضوع).

٥- اختيار فئات تحليل المضمون: هى مجموعة من التصنيفات التى يقوم الباحث بإعدادها طبقاً ل (نوعية المضمون، ومحتواه، وهدف التحليل)؛ وذلك بهدف استخدامها فى وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب ميسور.

وهى تعد خطوة مهمة تستلزم مزيداً من الدقة والحذر والتمكن الموضوعى والمنهجى للباحث، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار مايلى:

أ- فى مجال تحليل المضمون لا توجد فئات نمطية جاهزة للاستخدام فى كافة البحوث، وإنما يوجد إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوءه.

ب- ترتبط عملية تحديد فئات تحليل المضمون ووحداته تحديداً واضحاً دقيقاً بكل من: المشكلة البحثية، وطبيعة المضمون موضوع التحليل، وكميته، وشكله والهدف النهائى للبحث، ومجموعة المناهج والأدوات والأساليب البحثية والتحليلية الأخرى المستخدمة فى إجراء الدراسة.

## ٦- أنواع تحليل المضمون:

تحليل المضمون الجيد هو الذى يجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفى لما يرتبط بكل منهما من مزايا نسبية؛ لأن المضمون يحتوى على النوعين، بيانات كيفية ((Qualitative Data) وبيانات كمية (Quantitative Data) ولا يمكن الاستغناء عن أيهما، فكلاهما يكمل الآخر. وقبل التعرض لكيفية استخدامهما فى التطبيق لابد من التعرف النظرى عليهما، وسوف نتناول هنا التحليل الكمي مع التركيز على التحليل الكيفى فى الفصل القادم.

### \* التحليل الكمي : (Quantitative Analysis) يتميز التحليل الكمي بأنه:

- ١- يقوم على أساس رقمى يرتكز على التكرار النسبى لكل مفهوم.
- ٢- يقوم على عينات صغيرة، فهونوع من التحليل المباشر، يتناول المضمون على نطاق ضيق ومحدد وصریح دون الربط بينه وبين متغيرات أو ظواهر خارجية.
- ٣- أسلوب علمى يرتبط بدرجة من الدقة والموضوعية والبعد عن التحيز فى تناول الخصائص الظاهرة للمضمون؛ لذلك يوصف بأنه أداة نظامية لاختبار الفروض والإجابة عن التساؤلات؛ إذ أنه يعطى بيانات دقيقة محددة.
- ٤- يساعد على تقديم المعلومات فى شكل جداول، الأمر الذى يعنى تيسير فهمها وتبسيطها من جهة، والتحديد الدقيق للفئات وتكرار ظهورها من جهة أخرى.

### تطبيق التحليل الكمي:

عند قيامنا بتحليل المضمون كميًا لابد من تحديد فئات التحليل، وهى الخطوة المركزية فى تحليل المضمون، فالباحث يجب أن يقرأ المادة المراد تحليلها بعمق وتؤدة، واستحضار لمشكلة البحث وفروضه وتساؤلاته الأساسية، باعتبار الفئات كأنها نقاط التجمع التى يضع الباحث فيها المادة، تمهيداً لتحويلها إلى حقائق رقمية.

ومن المهم إدراك أن الفئات هي مجموعة من التصنيفات التي يقوم بإعدادها الباحث وفقاً لنوعية المادة الاتصالية ومحتواها وهدف البحث، وهذا يعني أنه لا توجد تقسيمات نمطية جاهزة للفئات في عملية تحليل المضمون، فكل تصنيف يستمد قوامه وطبيعته وخصائصه من خصائص وطبيعة المادة الاتصالية ذاتها.

ولكن بصفة عامة يمكن تقسيم فئات التحليل وفقاً إلى: فئات المضمون (ماذا قيل؟)، أو وفقاً لفئات الشكل (كيف قيل؟). وفي إطار الدراسات السياسية وخاصة المواد المكتوبة غالباً ما يعتمد الباحث على فئات المضمون، وفيما يلي سنعرض لضروب كل من فئات المضمون والشكل.

### ١- فئات المضمون: يمكن تقسيم فئات المضمون إلى مايلي:

أ- فئة الموضوع: ويقصد بها تصنيف فئات التحليل وفقاً لمحتوى المادة الاتصالية وما تشتمل عليه من أفكار وكلمات ومعان، ومن قضايا ومواقف، وما تتضمنه من غايات أو أهداف أو قيم (كالعدالة، أو الحرية، أو الانتماء الوطني...). ويمكن تقسيم فئات الموضوع (والتي تعد فئات رئيسية) إلى فئات فرعية مثل: توزيع الدخل، والمشاركة السياسية... إلخ).

ب- فئة الغايات والوسائل: وهي الفئات التي تندرج تحت فئات الموضوع الرئيسية (فمثلاً إذا كانت القيمة الأساسية هي العدالة فإن الفئة الفرعية وفقاً للغاية تكون التنمية والأمن، بمعنى أن الغاية من العدالة هي الرفاهية أو الأمان، وإذا كان تصنيف الفئات الفرعية وفقاً للوسيلة، فتكون تلك الفئات الفرعية هي التعليم أو القضاء، بمعنى أن كلاً من التعليم والقضاء، يمكن أن يكونا من وسائل تحقيق العدالة).

ج- فئة الاتجاه وكثافته: يقصد بفئة الاتجاه أنها فئة فرعية توضح الموقف من فئة رئيسية تعبر عن قيمة رئيسية بالتأييد أو الرفض أو الحياد، أما فئة كثافة الاتجاه فهي توضح مدى قوة أو ضعف أو وسطية الاتجاه (بالتأييد أو الرفض)، وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت الفئة الرئيسية تعبر عن قيمة العدالة فإن الفئة الفرعية التي يمكن أن تندرج تحتها وفقاً للاتجاه تكون مؤيد/ معارض/ محايد، بمعنى أن المرسل قد يكون مؤيداً أو معارضاً أو محايداً تجاه قيمة العدالة في المادة موضع التحليل، ويمكن أن تكون الفئة الفرعية هي مؤيد بشدة/ مؤيد/ غير مؤيد، وهكذا.

د- فئة المستويات: وفي هذه الفئة يمكن دراسة التالي:-

- الأساس الذي تم بمقتضاه تصنيف اتجاه المضمون.

- وصف طبيعة التأييد أو المعارضة عن طريق التعرف على أسس التقييم التي اتبعت بالنسبة لاتجاه المضمون .

- أسباب الموافقة على المضمون وتأييده، أو رفض المضمون .

- يقترح البعض تقسيم فئة المستويات إلى: القوة/ الضعف، الأخلاقية/ اللاأخلاقية .

ويمكن تقسيم كل فئة من هذه الفئات إلى مستويات فرعية .

**هـ - فئة القيم أو الأهداف:** يطلق عليها أحيانا الأهداف، أو الاحتياجات وتستخدم في تحليل الموضوعات، وكذلك الشخصيات بغية التعرف على:

- الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها .

- الرغبات التي يسعون إلى إشباعها .

**التمييز بين قيم مثل: الحب، المركز الاجتماعي، المال، الصحة.**

**التمييز بين نوعيات من الأهداف: أهداف وجدانية، أهداف منطقية .**

- تعدد الدراسات التي تناولت تحليل المضمون استناداً إلى تحديد فئة القيم والأهداف المتضمنة في الرسالة الاتصالية، مثل: تحليل مضمون قصص الأطفال، صحف الشباب، والمسلسلات التلفزيونية، والحملات الانتخابية .

**و- فئة السمات والخصائص:** تصف الخصائص الشخصية، والسمات السيكلولوجية، والأساليب الوصفية التي تسعى إلى وصف سمات الأفراد المتضمنين في الرسالة الاتصالية وخصائصهم- وصف بعض المنشآت والسياسات .

استخدمت الكثير من الدراسات التحليلية فئة السمات؛ للتعرف على الخصائص المرتبطة بالأفراد المتضمنين في هذه المواد الاتصالية من حيث: السن، الجنس، الوضع الاجتماعي، المستوى الاجتماعي، الخصائص والسمات النفسية أو الشخصية .

**ز- فئة الفاعل:** تستخدم لدراسة الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يظهرون في موقع مركزي أو قيادي كمحرك للأحداث، كما تستخدم للكشف عن الشخصية أو الشخصيات التي يتم التركيز عليها، مع ربطها بالمتغيرات والعوامل المحيطة بمادة التحليل .

**ح- فئة مصدر المعلومة:** تستخدم لمعرفة مصدر المعلومة المتضمنة في المادة موضوع التحليل، ومن أين جاءت، كما تكشف للباحث اتجاه المعلومة، ومدى صدقيتها، وإمكانية تعميمها .

ط- فئة الجمهور المستهدف: تستخدم لتحديد الجمهور المستهدف من القائم بالاتصال، وسبب توجيه المادة الاتصالية إليه بصفة خاصة، وتستخدم لتحديد الجماعات، وخصائصها، وسماتها، والفرق بين ما يوجه إلى جماعة معينة وجماعة أخرى.

## ٢- فئات الشكل:

قد تضيف الجوانب الشكلية أهمية كبرى على الموضوع خاصة في المواد الاتصالية المرئية، ويمكن أن تدرج في إطارها فئات فرعية، مثل:

أ- الشكل الذى تظهر به المادة الاتصالية، هل تظهر على هيئة خبر أو تعليق سياسى أو أعمدة أو مقال أو إعلان، أم قد تأخذ شكل برامج منوعات أو رسوم كاريكاتورية؟. إلخ.  
ب- هل استخدمت اللغة الفصحى أم اللغة العامية؟ هل كانت لغة متخصصة أم أنها لغة ملائمة للجمهور على اختلاف مستوياته؟

ج- ما الترتيب الذى تحتله المادة الاتصالية؟ وهل استخدمت معالجات خاصة لإبرازها مثل بنط الطباعة، هل كانت هناك صور، ما موقع الصفحة، أو ما ترتيب البرنامج، وما التوقيت؟. إلخ.

ولكن لا بد من ملاحظة أن فئات الموضوع هى الأكثر ملائمة للمواد الاتصالية المكتوبة.

## ونشير فيما يلى إلى بعض الاعتبارات المهمة عند اختيار وتحديد فئات التحليل:

١- تكرار القراءة المتأنية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات، وعدم قبول أية أحكام أو آراء أو أفكار مسبقة.

٢- تطبيق قاعدة "إما . . أو" فى تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أى جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة، وهذا يقتضى أن تكون الفئات شاملة وجامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة للتصنيف تنطوى تحتها، وفقاً للقواعد التى يلتزم بها الباحث فى تحليله.

٣- يجب أن تترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتعبر عن نفسها فى شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث، وكذلك بغض النظر عن آراء المرسل الذى صدرت عنه هذه الرسالة أصلاً طالما لم تترجم فى هذه المادة.

٤- لتحقيق ضبط النتائج، والتأكد من ثبات التحليل لا بد من تحديد الفئات وتعريفها تعريفاً دقيقاً واضحاً.

بعد اختيار الفئات وتحديدنا نتقل للخطوة الرابعة، وهي تحويل المضمون إلى صياغة رقمية، أي تحديد تكرار كل فئة في شكل أرقام أو نسب مئوية، بمعنى اتباع قاعدة تحكومية تعطى وفقاً لها كل فئة درجة واحدة، أو مضاعفاتها وهذه الدرجة التي يعطيها الباحث تأخذ أشكالاً مختلفة تختلف باختلاف وسيلة الاتصال الجماهيرية وباختلاف المادة الاتصالية، أي الرسالة موضع التحليل، وهنا نحدد فئات الأشكال التي تكتسى بها الرسائل الاتصالية:

**١- شكل أو نمط المادة الاتصالية:** ففي الصحف مثلاً هناك: (مقال- أخبار- تحقيقات- أحاديث صحفية- كاريكاتير- إعلانات). أو الإذاعة، والتلفزيون: (أخبار- برامج ثقافية- برامج سياسية- إعلانات- مسلسلات- أفلام- أغاني- برامج منوعات). أو الأفلام: (روائية، تسجيلية).

**٢- شكل العبارة:** في هذا الإطار يمكننا أن نلمس الفئات الخاصة بالقواعد اللغوية المتبعة في الرسالة أو بالمكونات البنائية، أو نقوم بتجزئة المضمون إلى مجموعة جمل وتحليل كل جملة على حدة ويميز البعض بين ثلاثة أنماط من الجمل:- التي تعرض حقائق، والتي تعبر عن تفضيلات معينة، والجمل التعريفية.

**٣- اللغة المستخدمة:** حيث يستهدف الباحث تحديد: هل هي اللغة: الفصحى، الفصحى المبسطة، العامية، بغرض تحليلها للأسباب الآتية:

- التعرف على النمط اللغوي السائد في الرسالة الاتصالية.

- مدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف من الرسالة الاتصالية.

#### **٤- فئات المساحة، الزمن، والترتيب، والمعالجات الفنية:**

عنصر الحيز يشير إلى المساحة المتاحة في الجرائد، والكتب، والنشرات، والمجلات، والمطبوعات. كما يشير إلى الوقت المخصص في الإذاعة، أو التلفزيون، أو السينما.

ويشير عنصر الحجم أو الوقت إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه.

#### **٥- موقع المادة:** وهذه الفئة توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع:

- في الإذاعة، أو التلفزيون حيث ترتيب ساعات الإرسال اليومي يكون وفقاً لتفضيلات المستمعين والمشاهدين وعاداتهم.

- وفي الصحف، يمكننا إدراك ما يوليه مرسل الرسالة من أهمية من خلال رقم الصفحة (في النشر يكون للمنشور في الصفحة الأولى دلالة)، وموقع المادة من الصفحة، والأهمية النسبية لكل ركن من الصفحة.

- تحديد أهمية المضمون على أساس تكرار نشره، أو عرضه، أو إذاعته، سواء بنفس الشكل أو بأشكال أخرى، سواء فى ذات الوسيلة أو فى عدة وسائل أخرى، وفى هذا الإطار يتركز اهتمام الباحث على المفردات التالية:

- الموضوع الذى تركز عليه الفكرة .

- الجوانب التى تتناولها الفكرة .

- القيم المتضمنة فى الفكرة .

- الأسلوب أو الطريقة المتبعة فى عرض الفكرة .

٦- وحدة الشخصية: تستخدم هذه الوحدة التى تركز على الشخصيات التاريخية الواقعية أو الخيالية فى: (الإبداع الأدبى- الأفلام- التمثيليات- المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية- الكتابات التى تتناول تاريخ بعض الشخصيات).

٧- الوحدة الطبيعية للمادة الاتصالية: المقصود بها الوحدة الاتصالية المتكاملة التى يقوم الباحث بتحليلها، وهى التى يستخدمها منتج المادة الاتصالية؛ لتقديم هذه المادة إلى الجمهور المتلقى، مثل: الكتاب، والفيلم، والمقال، والتحقيق، والقصة الإخبارية، سواء فى جريدة، أو مجلة، أو برنامج إذاعى، أو تلفزيونى، أو نشرها فى قصة، أو مسرحية، أو صورها فى هيئة رسوم متحركة، أو فى الإعلانات، أو الكاريكاتير .

ويمكن للباحث أن يقوم بعمل تصنيف داخلى لكل وحدة من هذه الوحدات تبعاً لأغراض التحليل، فيقسم المسرحيات إلى: تراجيدية، كوميدية، ويقسم البرامج الإذاعية والتلفزيونية إلى: سياسية، ودينية، وثقافية .

والواقع أن عملية تحليل المضمون تحتاج بعد هذا التعرف النظرى عليها إلى التطبيق العملى والممارسة البحثية؛ لكى تتضح دلالتها، وهو ما سنراه فى النموذج التطبيقى فيما يلى .

ثانياً: الإطار العام: الخبرة المصرية التاريخية فى الرقابة السياسية على الرأى العام مع دراسة تطبيقية إختبارية على محاولة فرض الرقابة الرسمية على الصحافة عبر الأداة التشريعية :-

تعد الرقابة السياسية مسلكاً لتشكيل الرأى العام المصرى وصناعته باعتبارها مجموعة من الضوابط والقوانين والقواعد التى تحدد الممنوعات والمحظورات وتستخدم سياسة حجب المعلومة وحصارها، وربما التلاعب بها وتزييفها . . . ومن ثم يتم منع الرأى العام منذ البداية- ومن المنبع- من إدراك القضايا الأساسية التى يمكن أن تثير رأياً عاماً وهذه كلها أدوات للسلطة السياسية الحاكمة تتجلى فيها إرادتها وفعلها السياسى فى المجتمع .

وسوف نناقش عملية الرقابة الرسمية على عملية تكوين وصناعة الرأى العام عبر مستويات ثلاثة، هي:

**المستوى الأول:** دلالات الخبرة التاريخية فى الرقابة الرسمية على الرأى العام المصرى، وفيها نتناول أهم الخبرات أو المحركات التاريخية الأساسية فى عملية الرقابة السياسية على مصادر عملية تكوين الرأى العام، والواقع أن للخبرة التاريخية دلالتها واستمراريتها فى واقعنا المعاصر بشكل أو بآخر . . .

**المستوى الثانى:** الإطار الدستورى والقانونى الذى يتم فى إطاره عملية تكوين الرأى العام وتشكيله، وهو بالطبع يعكس تطورات المجتمع وطبيعة السلطة السياسية الحاكمة وكافة التوازنات المجتمعية فى كل مرحلة من المراحل.

ولا يخفى مسألة الترابط بين المستويين الأول والثانى ولما كانت الصحافة تشكل أداة على درجة عالية من الأهمية فى عملية تشكيل الرأى العام وصنعه؛ ولذلك فتمتعها بقدر متوازن من الحرية يرتبط بتقليص الرقابة السياسية عليها سواء فرضت عبر قوانين أو إرادة سياسية حاكمة أو كانت القوانين مظهرًا تتجلى فيه هذه الأخيرة، ومن هنا فإننا سنتناول فى المستوى الثالث الرقابة على الصحافة فى هذا الإطار العام.

**المستوى الثالث:** تناول اتجاهات الرأى العام إزاء نموذج تعديلات قانون الصحافة ٩٣ لعام ١٩٩٥، وتم التركيز على المرحلة الثانية من مراحل تكون الرأى العام النوعى للصحفيين تجاه هذا القانون، وهى مرحلة الحوار والنقاش العام، وكانت المحاولة الرصدية وتحليل المضمون المنتج حولها؛ وبالتالي تحليل واستخراج دلالاته السياسية الأساسية . . . وفيما يلى نتناول هذه المستويات:

**المستوى الأول: دلالات الخبرة التاريخية فى الرقابة الرسمية على الرأى العام المصرى:**

قلنا إن الرقابة السياسية ارتبطت بفكرة سيادة الدولة القومية فى معظم صورها ونماذجها، وكانت مظهرًا من مظاهر تلك السيادة وعملاً من أعمالها فى معظم الأوقات مستندة إلى اعتبارات حماية القيم الأساسية للمجتمع وحماية النظام العام بأوسع معانيه، وعلى الرغم من أن مصر من أقدم الدول المركزية ذات السيادة فى التاريخ مما يقطع بأنها من أقدم الأمم التى عرفت ظاهرة الرقابة السياسية، فإننا جرياً على التحديد الذى يربط نشأة الدولة المصرية الحديثة بعهد محمد على فسوف نتبع ملامح الرقابة، بداية فى إطار الدولة المصرية التى أسسها، فقد أصدر محمد على باشا أول قرار بمصادرة وحرق نسخ كتاب "ديانة الشرقيين" الذى ألفه نيكولا مسابكرى بإيعاز من صديقه مدرس الهندسة الإيطالى

**Bilotti** في ١٣ من يولية سنة ١٨٢٣م بناء على ما نقله قنصل إنجلترا سولت **Salt** إليه من أن هذا الكتاب يتضمن الدعوة إلى الإلحاد والظعن في الدين الإسلامي، وبمقتضى هذا القرار حظر على الأوروبيين - دون المصريين - طبع أى كتاب فى مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه إذنًا خاصًا بطبعه من الباشا حاكم مصر. (٢)

وفى مايو سنة ١٨٥٣م صدر أمر عباس الأول بمصادرة المصاحف المطبوعة وورد فى الأمر ما يبرر هذا القرار على النحو الآتى: «من حيث إن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً، ومن الواجب منع ذلك منعاً كلياً فقد تحرر عموماً بالتأكيد على ما يلزم بمنع ذلك، وإذا حصل تجاسر من أحد فى بيع المصاحف المطبوعة يسير ضبطه ويجرى معه ما تقضيه الأحوال» وفى عام ١٨٥٤م صدر أمر لمحافظة الإسكندرية بإعدام المطبوع من هذه المصاحف، ونص فيه على «أن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراؤها؛ لكثرة غلطاتها ولحناتها وتحريف كتابتها فى جملة مواضع؛ فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً» مع ملاحظة أن الإعدام لم يتم فبعد ما تم الجمع صدر أمر سعيد بتصحيحها بعد أن استفتى علماء الدين. (٣)

وهكذا يتضح أن الرقابة انصرفت بالأساس إلى حماية كل مايتعلق بالقيم الأساسية للمجتمع المصرى فى ذلك الوقت والمتعلقة بكيانه وهويته، ألا وهى الناحية الاسلامية.

وليس هنا موضع سرد تفاصيل، بل سنكتفى بدلالة بعض النماذج المهمة فى سياق محاولة فرض الرقابة خلال الفترات التاريخية موضع الاهتمام:

١- فى الفترة الليبرالية: هناك نموذجان مهمان يتعلقان بالرقابة السياسية على نشر الكتب، وهما:

(أ) الرقابة على نشر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» لعلى عبدالرازق عام ١٩٢٥، والذي جاء معارضاً لإحياء نظام الخلافة الإسلامية لصالح حكم سياسى علمانى، وقد حوكم مؤلفه باعتباره عالماً أزهرياً أمام هيئة كبار العلماء التى فصلته من عضويتها وفرضت حظراً على الكتاب، ومنعت تداوله.

(ب) الرقابة على نشر طه حسين كتابه «فى الشعر الجاهلى» باعتباره يشكك فى التراث الإسلامى، ثم نشر الكتاب مرة أخرى بعنوان «فى الأدب الجاهلى» وحوكم طه حسين ولكنه برئ، ثم تراجع عما فيه من آراء تمس المعتقد الإسلامى، ثم أثير الموضوع فى البرلمان لاعتبارات سياسية على نحو ما هو معروف فى تاريخنا الحديث، مما لا مجال للتفصيل فيه فى هذا الموضوع.

دلالة ذلك هو وجود قدر من الرقابة السياسية على الرغم من أن وجود قدر متعاضم من الحرية والليبرالية قبل الثورة - حتى أنه في سبتمبر ١٩٥١ كان يمكن لسكان القاهرة أن يختاروا للقراءة ما بين (٢١) مطبوعة يومية و(١٢١) أسبوعية و(١٢٧) نصف أسبوعية وشهرية وفصلية إلى جانب تلك المطبوعات غير المنتظمة الصدور<sup>(٤)</sup> . . . إلا أن القضايا المتعلقة بثوابت الأمة الأساسية خاصة القيم الدينية كانت موضع حماية قانونية وواقعية، ورغم الانقسام الحادث داخل النخبة إلا أن المجتمع في تلك الفترة برقابه الشعبية كان يفرض منطقتها على الجميع بدرجات متفاوتة ويمثلها بدرجة من الدرجات الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء .

٢- المرحلة الممتدة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بنماذجها المختلفة : على الرغم من سيطرة الدولة وتأميمها للقطاع الثقافى حتى وقت قريب ، فإنه ثمة حالات المصادرة ذات الدلالة منها<sup>(٥)</sup> :

(أ) مصادرة مجموعة مقالات للدكتور مصطفى محمود كتبها فى فترة قناعته بالماركسية قبل تحوله إلى التوجه الإسلامى ، وقد منعت بحكم قضائى فى عام ١٩٥٦ وقاد زمام المبادرة الرقابية الأزهر الشريف .

(ب) مصادرة رواية أولاد حارتنا للأستاذ نجيب محفوظ ، والتي نشرت مسلسلة فى الأهرام ١٩٥٩ م ، وكان وراء ذلك موقف الأزهر الشريف أيضاً ؛ إذ قاد كل من الشيخين محمد أبوزهرة ومحمد الغزالي مظاهرة حول مبنى جريدة الأهرام مطالبة بوقف النشر ، ولكن كل ما حدث أنه تم منعها سياسياً من الطباعة فى مصر ، وطُبعت فى بيروت وسُربت داخل البلاد ويلاحظ أن عدد الكتب المصادرة أو الممنوعة لأسباب إسلامية فى مصر - منذ بداية القرن وحتى نهاية الستينيات - عدد محدود ، ربما لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة وهو رقم متواضع بالمقاييس العالمية .<sup>(٦)</sup>

وفى ٩ فبراير ١٩٧٤ ألغيت الرقابة على الصحف والمجلات ومع ذلك لم يستتبع هذا الإلغاء حرية التعبير المتوقعة ؛ إذ باختفاء الرقباء من مكاتب التحرير انتقلت مهامهم الرقابية إلى رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة الذين يعينون بواسطة رئيس الجمهورية ؛ وبالتالي فهم مسئولون أمامه ، وحلت التعليمات اليومية الصادرة من المكتب الصحفى للرئيس محل أوامر الرقباء ؛ ومن المؤشرات ذات الدلالة على ذلك - كما ذكرت إحدى الدراسات - أنه فى نفس الفترة نشر ١٨ كاتباً مصرياً ما لا يقل عن ٣٦ عملاً روئياً وقصصياً خارج مصر .<sup>(٧)</sup>

ويرى البعض أن الرقابة بمعناها الفنى الدقيق الذى يطبق بالفعل فى مصر إزاء الأنشطة

الاتصالية يتم من خلال قائمة بالمحظورات تضم « ٣٣ محظوراً » من الناحية الاجتماعية والدينية إضافة إلى « ٣١ محظوراً » يتعلق بالأمن والنظام العام من قبيل: حظر الأحاديث والخطب السياسية المثيرة أو السخرية من القانون والتعرض لموضوعات فيها مساس بشعور المصريين أو التعرض للنظام الجمهورى، وقد تم دمج هذه المحظورات بحيث انخفضت من ٦٤ إلى عشرين محظوراً فقط» .<sup>(٨)</sup>

وفى النهاية نلاحظ أن الدلالة السياسية المتعلقة « بحظر النشر » - كآلية من آليات الرقابة السياسية على الرأى العام - تدور حول حرمان جمهور الرأى العام من المعلومات التى تلزمه لاتخاذ مواقف وإبداء الرأى، وتشكل قيوداً على حق المعرفة والاتصال، ونوعاً من الرقابة غير المباشرة لوقف الحملات الصحفية إزاء قضايا محددة وللتعتيم السياسى على الرأى العام، وقد استغلت السلطة الحاكمة المادتين - ١٩٣ / ١٩٩ من قانون العقوبات - بما يشكل انحرافاً بالقانون فى الناحية التطبيقية - أى تطبيق انتقائى لأهداف وأغراض سياسية، كما توسعت أيضاً فى إصدار قرارات حظر النشر فى القضايا المعروضة أمام القضاء فقد رصد البعض ٣٦ قرار حظر نشر فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ حتى ١٥ نوفمبر ١٩٨٧ م، وقد شملت خمس قضايا سياسية كبيرة، مثل: تمرد الأمن المركزى، ومحاولات اغتيال أبوباشا ومكرم محمد أحمد، والنبوى إسماعيل، وثورة مصر، وقضايا جرائم عادية: جمارك ومخدرات وأموال عامة، كما أن قرارات حظر النشر تصاغ بطريقة غامضة عامة وفى نفس الفترة لم يصدر النائب العام قرارات برفع الحظر عن النشر سوى فى ثلاث قضايا فقط بما يعنى قدراً من التوظيف السياسى للمبدأ القانونى خدمة لأهداف وأغراض محددة مما يعد نوعاً من الانحراف بوظيفة الأداة القانونية كما أسلفنا .<sup>(٩)</sup>

### ثالثاً: الإطار الدستورى والقانونى للرقابة الرسمية على الرأى العام:

تواترت الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حرية الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام المختلفة، وقد كفل الدستور المصرى ١٩٧١ حرية التعبير عن الرأى؛ اذ نصت المادة ٤٧ على أن: « حرية الرأى مكفولة، وللإنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو النشر » وركز الدستور على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها وإلغاؤها بالطريقة الإدارى محظور » كما ينص الدستور على حرية إصدار الصحف وملكيته للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية، ويكفلها طبقاً للقانون .

ولكن إحالة هذه المبادئ العامة إلى القانون لكى يفصلها أدى بالمشرع إلى تقنين القيود

على الحريات، وبخاصة حرية التعبير السياسى وابتكر من الوسائل والإجراءات ما جعل من الرقابة الرسمية واقعاً لا يمكن إنكاره، ولن نستطرد فى إيراد قوانين قديمة تتعلق بالرقابة قبيل: (قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦م قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤م، والقانون الصادر بتنظيم الرقابة ١٩٥٥م الصادر ١٩٦١م بشأن سلطات الأزهر الشريف، وأخيراً القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م الذى جاء بإضافات حديثة كانت محل تنازع بين وزارة الثقافة والأزهر الشريف كما سنرى).

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من القوانين تحكم عملية الرقابة وتنظمها، كالتالى<sup>(١٠)</sup>:

### (أ) مجموعة قوانين خاصة تتعلق بالرقابة القانونية مثل:

١- القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والذى يعطى المجلس الأعلى للصحافة الحق فى الموافقة على إصدار الترخيصات الصحفية أوفرضها، ويكون الطعن ضد هذا القرار أمام محكمة القيم كما أن المادة ١٨- من القانون نفسه- تحظر إصدار الصحف أو الاشتراك فى إصدارها أو ملكيتها من قبل الممنوعين من مزاوله الحقوق السياسية والممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية، والذين ينادون بمبادئ تنطوى على إنكار الشرائع السماوية وكذا على المحكوم عليهم من محكمة القيم.

٢- قانون الأحزاب السياسية: يبيح للجنة شؤون الأحزاب- لمقتضيات المصلحة القومية- وقف إصدار صحيفة الحزب، كما حدث مع جريدة الشعب المصرية التى كان يصدرها حزب العمل ذو التوجه الإسلامى، وهو ما يعد مصادرة للحقوق التى نص عليها الدستور.

٣- القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والمعدل بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢، وقد طبق قبل ذلك مدة طويلة حتى أنه أصبح بمثابة حالة دستورية، ولم يعطل إلا لمدة سبعة عشر شهراً (١٥ مايو ١٩٨٠ إلى أكتوبر ١٩٨١)، وطبقاً لهذا القانون توضع القيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والرقابة والمرور... إلخ، ويحق للحكومة مراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات وكافة وسائل التعبير.

٤- القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى صدر عام ١٩٧٨: ووفقاً له يؤخذ تأديبياً كل عضو بنقابة الصحفيين ينشر أو يذيع فى الصحف أو بوسائل الإعلام فى الداخل أو الخارج- أموراً تنطوى على مساس بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى أو السلام الاجتماعى... مما يعد خروجاً على أحكام ميثاق الشرف الصحفى، وللمجلس الأعلى للصحافة أن يطلب من المدعى العام الاشتراكى تحقيق أى بلاغ أو شكوى فى هذا الشأن.

٥- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والذي وضع حدوداً لآداب التعبير حماية للقيم الأساسية للمجتمع ورتب المسؤولية السياسية لكل من تجاوز هذه الحدود، ويقصد بالقيم الأساسية في تطبيق أحكام هذا القانون (م٢) المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية، وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقد نصت (م٣) على المساءلة سياسياً بصدد بعض الجرائم المطاوعة التي يمكن أن تتخذ مسلكاً للتجريم السياسى .

### (ب)- حدود حرية الرأى والتعبير فى قانون العقوبات المصرى :

وهو القانون الذى يتضمن الحدود المتعلقة بحرية التعبير بشكل أساسى ، فقد أجاز القانون النقد باعتباره أداة بناء ، وجعل حدوده فى إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل ؛ بغية التشهير به أو الحط من كرامته (م٩) ، ولا يعد كذلك استخدام عبارات تتلاءم وظروف الحال وهدفها للصالح العام (م١٠) مهما كانت مرة وقاسية (م١١) فإذا ما وضح أن الهدف من استخدامها كان استباحة حرمت القانون، فيقع مرتكبها تحت طائلته ولو كانت العبارات المهينة التى استعمالها هى مما يجرى العرف على المساجلة بها (م١٢) ، أو كانت منقولة عن جهة أخرى (م١٣) ويتناول قانون العقوبات بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضاً على كراهية نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام . ويمكن أن تفصل الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير فى إطار السلطة السياسية الحاكمة على النحو التالى :

#### ١- الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير عن أعمال السلطة التشريعية وممارساتها :

إذا كانت المادة ٩٨ من الدستور تنص على حرية نواب وممثلى الشعب فى إبداء ما يشاءون من الأقوال والآراء غير معرضين لرقابة أو مراجعة من أى جهة إلا مجلسهم ذلك ؛ لأن الحصانة البرلمانية هى حصانة مطلقة ومن النظام العام ، فإن من بين حدود حرية التعبير ألا يتعرض أى صحفى بالرد أو التصحيح لما يبديه أى عضو فى مجلس الشعب من أقوال أو آراء وكذا عدم نشر ما يجرى من المناقشات فى الجلسات السرية أو النشر بغير أمانة وبسوء قصد لما جرى فى الجلسات العلنية للمجلس (م١٩٢ع) .

#### ٢- الضوابط المتعلقة بحدود حرية التعبير عن أعمال السلطة القضائية وممارساتها :

وضعت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات حدوداً لحرية التعبير فيما يسمى حرية الدفاع ،

وذلك حتى لا تصبح مجالس القضاء مسرحاً للمهاترة والتقاذف بغير موجب، وحددت على سبيل الحصر الجرائم التعبيرية التي تتناولها وهي القذف والسب والبلاغ الكاذب، ومن حدود التعبير في مجال النقد على سبيل المثال ألا يتعدى إبداء الرأى فى الأمر أو العمل إلى المساس بشخص صاحب هذا الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته .

وبشكل عام يجب ألا يمتد النشر إلى ما يجرى فى الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى فى الجلسات التى قرر القانون أو المحكمة الحد من علانيتها، وأن يقتصر النشر على إجراءات المحاكمة وعلى مجرد الأخبار وسرد الوقائع ورواية الأقوال بدون تعليق على وقائع المحاكمة .

### ٣- ضوابط مخاطبة الرأى العام للسلطات الحاكمة المختلفة :

نظمت المادة ٦٣ من الدستور آداب التعبير فى مخاطبة السلطات سواء عن طريق تقديم العرائض أو الشكاوى أو البلاغات ، فلكل فرد أن يخاطب بالكتابة ويتوقعه السلطات المختصة فيما يهيمه من الأمور الخاصة كجريمة وقعت عليه أو على غيره أو أذى لحقه أو لحق غيره أو خطر يخشاه على مصلحة له أو لغيره وفيما يهم هذه السلطات من الأمور العامة كتقصير بعض عمالها أو فسادهم أو خلل فى النظام أو نقص فى القانون وحسب نص المادة لا يجوز تقديم العرائض باسم "المجاميع" إلا للهيئات النظامية أو الأشخاص الاعتبارية فلا يجوز لفرد أو أفراد أن يقدموا عريضة لإحدى الجهات باسم جماعة أو حى أو جهة أو حرفة أو مهنة .

### ٤- الرقابة الرسمية على التعبيرات والممارسات الدينية :

تدور حول ما يطلق عليه القانون قذح رجال الدين فى الحكومة وجهات الإدارة (٢٠١م)، والذي لا تتوافر له العلانية إلا إذا كان بالخطابة فى محفل عمومى أو ينشر رسالة بصفة نصائح أو تعليمات معينة، ولولم يكن هذا بسوء نية .

ولما كانت مصر قد صدقت على بعض المواثيق الدولية الخاصة بحماية حرية التعبير عن الرأى-بتحفظات طفيفة لاتمس جوهرها، فقد أصبحت هذه بمثابة قوانين داخلية للبلاد وقد جرى العمل من جانب آخر على تضمين هذه المواثيق الدولية قيوداً تمثل حداً أدنى من الرقابة على هذه الحرية ومن هذه المواثيق :

١-الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية : خولت المادة ١٩ من هذه الاتفاقية الدول الأعضاء فيها إخضاع الحق فى التعبير « لقيود معينة بالاستناد إلى نصوص القانون فحسب وبالقدر الضرورى لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين أو حماية الأمن الوطنى أو النظام العام

أو الصحة العامة أو الأخلاق» وثمة منظمة دولية باسم المادة ١٩ ترأب حرية التعبير والقيود التي تتعرض لها في العالم .

٢- الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: أقرت هذه الاتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأجازت المادة ٤ من هذه الاتفاقية إخضاع هذه الحقوق للقيود المقررة في القانون فقط وإلى المدى الذي يتمشى مع طبيعة هذه الحقوق فقط ولغايات تعزيز الرخاء العام في مجتمع ديموقراطي فقط» .

هذه مجرد نماذج لحدود وضوابط حرية التعبير، وهي تحتاج لدراسة أكثر تخصصاً تغطي كافة أشكال التعبير عن الرأي والباحث يرى أن الضوابط القانونية التي تضع الحدود على حرية التعبير عن الآراء السياسية مبعثرة وسط عشرات القوانين، ومن الأجدد بالمشرع أن يجمعها في قانون واحد. وبشكل عام فإن معظم القوانين الرقابية يمكن مناقشتها من زاوية الانحراف التشريعي؛ حيث إنها في غالبها قد صدرت لأهداف سياسية واضحة وقصدت بها وقائع محددة في سياق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري، كما أن هذه القوانين تضمنت الكثير من القيود الفعلية التي تذهب بأصل الحق الدستوري، وقد أشارت المحكمة الدستورية العليا في ٤ يناير سنة ١٩٩٢ إلى معنى قريب من ذلك، بقولها: « إن القيود التي يفرضها المشرع على التمتع بالحقوق التي كفل الدستور أصلها لا يجوز أن يصل مداها إلى حد إهدارها كلية أو تقليصها، ولا تعدو سلطته في مجال تنظيم الحقوق وفق أسس موضوعية لا تؤثر في جوهرها، فإذا جاوز المشرع نطاق سلطته في مجال تنظيم الحقوق التي أحاطت الدستور بالحماية، وقع التشريع الصادر عنه في حرمة المخالفة الدستورية سواء عمل به بأثر مباشر أو بأثر رجعي» . (١١)

بعد هذا الاستعراض نتقل إلى النموذج الاختباري حول قرار بقانون صدر لمزيد من الرقابة على الصحافة وحرية التعبير عموماً .

رابعاً: الإطار التفسيري للاتجاهات الأساسية البارزة في المرحلة الثانية لتبلور النقاش العام حول تعديلات (قانون الصحافة قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥)

ثمة مرحلتان قبل البدء في الدراسة الاختبارية:

**المرحلة الأولى: إدراك وجود المشكلة أو القضية (قانون جديد للصحافة): .-**

كانت نقطة البداية أن أحالت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ مايو ١٩٩٥ إلى رئيس مجلس الشعب « مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

والإجراءات الجنائية مرفقاً به مذكرة إيضاحية موقعة من وزير العدل . والذي أحالها في ٢٥ مايو ١٩٩٥ إلى لجنة الشئون التشريعية، التي عقدت اجتماعاً خاصاً ظهر السبت ٢٧ مايو وانتهت إلى الموافقة على المشروع المعروض بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وطلب بعض أعضاء المجلس كتابة إثبات إعتراضه على مشروع القانون صدر تقرير اللجنة في الجلسة المسائية في نفس اليوم «٢٧ مايو ١٩٩٥» على المجلس الذي وافق عليه الأعضاء الحاضرون ٤٥ عضواً ورفضه ١٤ عضواً ووقعه رئيس الجمهورية في نفس الليلة، ونشر في الجريدة الرسمية صباح يوم ٢٨ مايو ١٩٩٥ تحت رقم (٩٣ لسنة ١٩٩٥) وهنا تحقق العلم بالقانون، وتم إدراكه من قبل أهل المصلحة المباشرة فيه أى الصحفيين والكتاب وغيرهم فكيف تفاعل معه الرأى العام النوعى أى الرأى الصحفى ؟ .

**المرحلة الثانية: بعد إدراك وجود المشكلة حدث التفاعل معها عبر المناقشات والحوارات مما يؤدي إلى زيادة بروزها وتبلورها،** إن أية مجموعة تدخل في نقاش حول مشكلة معينة عادة ما تصل إلى رأى مشترك على أساس أهمية المشكلة والحاجة إلى إيجاد حل لها، ويشير كولى إلى أن التعبير عن كل رأى يميل إلى التأثير على الآخر بشكل أوبآخر؛ لذلك فإن الاختلافات المتبادلة فى الرأى هى أساس تكوين الرأى العام . . . فالرأى العام كما يحلله كولى يجرى فى مسار معين من « الفعل » و«رد الفعل»؛ لينتج « فعلاً آخر» فى طريق تكوين الرأى؛ لذلك فإن الخلاف بين العناصر والآراء المتنازعة، يخضع لتعديلات كلما سارت العملية حتى تصل إلى الذروة، وسوف نحلل اختبارياً فى هذه الدراسة الاتجاهات الأساسية السائدة فى الرأى العام المصرى إزاء هذا القانون .

### **غايات وأهداف التحليل :**

الأهداف الأساسية من إجراء تحليل المضمون فى هذه الدراسة ستة، وهى :

١ - قياس الاتجاهات والآراء المختلفة السائدة فى مرحلة النقاش العام التى تشكل الأغلبية فى مواقفها المختلفة إزاء هذا التعديل التشريعى من خلال تحديد كمى لدرجات تعاطى بدائل الرفض أو القبول أو التحفظ أو اللارأى، وهو ما يفيد فى تحديد معالم الرأى العام بصدد هذا القانون ورسم خريطة توضح بدقة التنوعات المتباينة فى المواقف المتخذة بصدد هذا القانون .

٢ - قياس كثافة التناول الإخبارى فى العينة الصحفية على اعتبار أن مثل هذا السلوك يعد تعبيراً عن مقدار التأثير الذى طرأ على الجهة صاحبة الاتجاه؛ نتيجة لهذا الحافز الذى تعاملنا معه كمعطى، وهو القانون ٩٣ / لعام ١٩٩٥ .

٣- قياس كثافة تناول التفسيرى للعينة الصحفية على اعتبار أنه دال فى التعبير عن حالة رفض تسعى من خلاله الجهة الممثلة للعينة إلى تعبئة رأى عام خلفها فى هذه المرحلة بصرف النظر عن توظيفات هذه التعبئة، والتي تعد محل خلاف بين المراقبين.

٤- قياس الأشكال التي تم التعبير فيها عن الرأى بصدد القضية محل تناول أى التعديلات التشريعية وقياس شبكة توزيع مصادر هذه المواد التعبيرية بين الاتجاهات السياسية المختلفة.

٥- بيان درجة الاهتمام بالموضوع ونسبته فى العينة محل تناول سواء كانت مادة خبرية أو تفسيرية أو مادة رأى ومساحة الاهتمام بالموضوع.

٦- تقديم قياس كمى دقيق للمواضيع الآتية:

(أ) معيار الموافقة أو الرفض للقانون فى العينة .

(ب) الأسلوب المقترح للتعامل مع القانون.

(ج) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة.

(د) منظور التغيير .

**ثانياً: الخطوات الإجرائية لتحليل المضمون:**

١- تحديد عينة الصحف التي ستناولها بالدراسة وتحديد عينة فرعية لكل صحيفة على حدة، فعن تحديد عينة الصحف محل تناول قمنا ببسط الخريطة السياسية التي تتمتع بمشروعية وقانونية، والتي أمكن تصنيفها لاتجاهات خمسة هي:

(أ) الاتجاه المعبر عن وجهة النظر الرسمية .

(ب) الاتجاه الناصرى والقومى .

(ج) الاتجاه الليبرالى .

(د) الاتجاه الإسلامى الذى يحظى بالمشروعية القانونية .

(هـ) الاتجاه اليسارى .

من الاتجاه الأول كانت لدينا أربع صحف هي: (مايو، والأهرام، والأخبار، والجمهورية)، ومن الاتجاه الثانى كانت لدينا صحيفتا (العربى، والأحرار)، أما الاتجاه الثالث فمثلته صحيفة (الوفد)، والاتجاه الرابع مثلته صحيفة (الشعب)، والاتجاه اليسارى

مثلته صحيفة (الأهالى). وكعينة من الاتجاهين الأول والثانى أخذنا صحيفتى الأهرام والعربى على التوالي، ثم لم يكن أمامنا سوى دراسة الصحف المعبرة عن الاتجاهات الثلاثة الباقية، وهى: الشعب، والوفد، والأهالى.

أما عن تحديد عينة فرعية من الصحف، فكانت تتوقف على المدة المتاحة فيها رصد هذه المرحلة من مراحل تكون الرأى العام، والتي قصرت على الفترة من الموافقة على القانون أو التعديل وحتى عقد أول جمعية عمومية للصحفيين، وقد كانت هذه الفترة من (٣٠ مايو: ١٠ يونيو) أى حوالى اثنى عشر يوماً، الأمر الذى قمنا معه بتناول كل صحيفة طوال مدة التغطية مع مراعاة دورة الصدور سواء كانت يومية أو أسبوعية فى إصدار نتائج الدراسة.

٢- ترجمة الأهداف السالفة الإشارة إليها إلى مجموعة إجراءات قابلة للقياس، فمثلاً لقياس الاتجاهات المختلفة حول «الموقف من قانون الصحافة» تم تحديد فئاتها الفرعية؛ ليجرى رصدها بعد ذلك، ثم تكميمها وتصنيفها على نحو يجعلها دالة فى شرح القضية، واتباع نفس الطريقة وضعنا عدة قضايا، هى:

- |                               |   |
|-------------------------------|---|
| (أ) الموقف من قانون الصحافة . | (ب) كيفية التناول الإخبارى .                      |
| (ج) كيفية التناول التفسيرى .  | (د) وسائل إبراز الموضوع (شكلية- موضوعية).         |
| (هـ) منتج المادة الاتصالية .  | (و) معيار الموافقة أو الرفض بصدد القانون .        |
| (ز) أسلوب تغييره المقترح .    | (ح) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة . |
| (ط) منظور التغيير .           |   |

#### التعريفات الإجرائية لفئات المضمون الاتصالي؛

وهذه الخطوة مهمة، وتمثل فى توضيح المقصود من القضايا مجال القياس، وهو الأمر الذى يترتب عليه تحديد فئات هذه القضايا:

١- **فالقضية الأولى:** هى الموقف من قانون الصحافة أو ردود الفعل الملموسة فى المادة المكتوبة تجاه القانون وبناء على ذلك جرى تقسيم فئات هذه القضية إلى فئة قبول، وفئة رفض وفئة تحفظ وفئة لا رأى، غير أنه مراعاة لدقة النتائج، وحرصاً على تمييز نتوءات المواقف التى تتميز بحكم الطبيعة البشرية النازعة للتفرد رأينا تقسيم الفئة الأولى إلى قبول صريح وقبول مستتر، ولكننا لم نجد مؤشرات واضحة قابلة للقياس بالنسبة للرأى الساكت أو الصامت أو المستتر، فتم إغفال هذه الفئة وتقسيم فئة الرفض إلى رفض فقط ورفض

بشدة؛ ليصبح لدينا فى هذه القضية أربع فئات هى: الموافقة، والرفض، والرفض بشدة، لا رأى له.

٢- **والقضية الثانية:** هى «**كيفية التناول الإخبارى**» وهى تعنى الصورة التى نقلت إلينا المعلومة بصورة تقنية يغلب عليها طابع المادة الخام، وكان لدينا فى هذا المجال ثلاث فئات هى:

(أ) خبر بسيط. (ب) خبر مركب. (ج) تقرير إخبارى.

٣- **والقضية الثالثة:** هى «**كيفية التناول الاستقصائى**» وفيها جهد مبذول من مصدر المعلومة؛ لاستجلاء موقف أو رأى أو لاستهداف تعبئة فئة معينة وراء الصحيفة، ووجدت لدينا ثلاث فئات هى:

(أ) حديث صحفى. (ب) مؤتمر صحفى. (ج) استطلاع رأى صحفى.

٤- **القضية الرابعة:** «**مواد الرأى**» هى أشكال عرض وكلمة أشكال دالة على المعنى المراد وهو القوالب التى تم فى إطارها صياغة رأى صاحب هذا الرأى أو هذا القالب، وكان لدينا هنا أربعة أشكال هى:

(أ) المقال. (ب) الكاريكاتير. (ج) رسائل القراء. (د) أشكال أدبية (شعر، قصة).

٥- **القضية الخامسة:** هى «**وسائل إبراز الموضوع**» والتى أخذنا فيها عدة معايير من تلك التى يستخدمها الإخراج الفنى لإبراز الموضوع، مثل: الصفحة الأولى، والصور الشخصية، والصور الموضوعية، والظلال، والمساحات البسيطة والمساحات المركبة.

٦- **القضية السادسة:** «**معايير الموافقة أو الرفض للتعديل**» فالمعيار الأساسى للرفض والذى استخلصناه من استقراء العينة الصحفية كان بالأساس إما قانونياً أو سياسياً والمعايير الأخرى هامشية بدرجة كبيرة، وقد يكون المعيار قانونياً وسياسياً فى آن؛ ولذلك كانت فئتان فى هذا الصدد هى: قانونى سياسى ثم معاً- أى قانونى وسياسى فى آن- ثم أخرى.

٧- **القضية السابعة:** «**أسلوب التغيير**»، فى هذا الصدد هناك فئتان فقط، هما: سلمى، وعنيف.

٨- **القضية الثامنة:** وهى «**قضية المصادر المطروحة للتغيير**» أى إجابة على سؤال من يغير هل التغيير بيد الحكومة أم بيد الشعب أم عن طريقهما معاً، وهكذا جاءت فئتان فى هذه القضية ثلاثية: مصدر حكومى ومصدر شعبى ومعاً، أى حكومى وشعبى فى آن واحد.

٩- **القضية التاسعة:** وهى تتعلق بمجال «**المنظور المطروح للتغيير**»: هل هو منظور

مؤسسى قانونى أم أنه منظور اجتماعى ، وهكذا كانت فئتنا فى هذا الصدد فئتين كبيرتين ، هنا المنظور القانونى والمنظور السياسى يتفرع عن كل منهما عدد من المنظورات الفرعية فالمنظور القانونى يحوى منظورات (قانونية وإدارية) والمنظور الاجتماعى ينقسم إلى صور فى (الضغوط والاستعطافات) .

١٠ - ونقطة أخرى تتعلق بطبيعة الأرقام المثبتة فى الجداول الواردة فى متن الدراسة والأرقام المثبتة هى الأرقام المطلقة بمعنى كل ماتم حصره رصدياً فى فئة معينة من عينة الدراسة . ولما كان الرقم المطلق غير معبر عن الظاهرة المرصودة نظراً لاختلاف أعداد كل صحيفة فى العينة (الأهرام والوفد - يومية - العربى والأهالى - أسبوعية - الشعب - مرتين أسبوعياً) ، وعليه فقد تم قسمة الرقم المطلق على الأعداد المرصودة فى كل جريدة على حدة؛ لاستخراج الأرقام النسبية . .

وهكذا أصبحت لدينا فئتان أساسيتان اعتماداً على الأرقام النسبية :

١ - فئة المصادر = حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى العمود (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على إجمالى الرقم النسبى لمصادرهما . . .) (ن ف - ج م) .

٢ - فئة الموضوع - حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى الصف (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على إجمالى النسبى لموضوعها . . .) (ن ف - ج ض)

**عملية تحليل مضمون الاتجاهات المختلفة للمرحلة الثانية من مراحل تكون الرأى العام  
قراءة فى جداول العينة:**

يمكن القول إن القراءة التحليلية فى جداول العينة تتم على مستويين يتعلق :-

**المستوى الأول** بتوضيح الاتجاهات الأساسية للرأى العام فى هذه المرحلة من مراحل تكونه إزاء القانون أو التعديل التشريعى .

**أما المستوى الثانى** فيدور حول كيفية تعبير هذا المستوى عن نفسه فى أشكال تعبيرية متناسبة وملائمة للسياق الذى تم تحليلها من خلاله .

وإذا كان المستوى الأول يعنى رصداً أفقياً للمواقف الواضحة فإن المستوى الثانى يمثل تحليلاً عميقاً لكيفية تكونه وتشكله .

بالنسبة للمستوى الأول : فإننا نستخرج ونحلل قدر الإمكان خمسة متغيرات ، هى : الاتجاه أو الرأى العام إزاء هذا التعديل التشريعى ، ومعايير تحديد هذا الموقف قبولاً

أورفضاً، وطبيعة الأساليب المقترحة للتعامل مع هذا التعديل التشريعي سلمية أو عنيفة، والمصادر المطروحة للتعامل مع القانون أو التي يمكن الاستناد إليها لتعديله أو تغييره سواء كانت حكومية أو شعبية أو كليهما معاً، ثم في النهاية منظور التغيير ومنهجه دستوري قانوني أو اجتماعي سياسي... إلخ.

## أولاً: الاتجاه والرأي العام إزاء موضوع التعديل التشريعي المعروف إعلامياً بقانون الصحافة:

يوضح الجدول رقم (١) الموقف العام من قانون الصحافة بين صحف العينة وتوزيع فئاته، وهو يكشف عن التباين في الموقف تبعاً للموقف من القانون حسب الفئات: القبول، والرفض والرفض بشدة، واللارأي، وكانت أولى الصحف في الرفض هي جريدة الأهالي (٣٧٪)، والتي خصصت، تليها جريدة الشعب (٢٤٪)، ثم تليها جريدة الأهرام (١٤٪)، جريدة العربي (١٢٪).

المصدر (المطبوعة)	القبول		الرفض		الرفض بشدة		اللارأي	
	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض
جريدة الأهرام	٣٤٪	١٢	١٤	٤٤	٢	٣٨	-	٠٦
جريدة العربي	٢٨٪	٠٣	١٢	٠٩	١٩	٨٨	-	-
جريدة الشعب	١٤٪	٠١	٣٤	٠٣	٣٥	٨٦	-	-
جريدة الأهالي	-	-	٣٧	١٥	٣٤	٨٥	-	-
جريدة الوفد	٢٤٪	٠٤	٠٣	٠٥	١	٩١	-	-

### جدول رقم (١) الموقف من قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥

أما الرفض بشدة فتأتى العربي (٨٨٪)، تليها جريدة الشعب (٨٦٪)، ثم جريدة الأهالي (٨٥٪). ويلاحظ إذن تقارب نسب الرفض بشدة، وتأتى الأهرام فى المرتبة الأخيرة (٣٨٪).

بينما فئة اللارأي استأثرت بها صحيفة الأهرام، ومثلت نسبتها ٦٪ من جملة المواد المرصودة بها للتحديث عن القانون تمثلت إما فى معالجة إخبارية محدودة أو فى مقال يعرض للمشكلة دون موقف، وجدير بالذكر فى هذا السياق أن المعالجة الإخبارية فى الأهرام

جاءت محايدة في البداية إلا أنها انحازت في عناوينها وصورها لصالح الصحفيين بشكل عام.

### ثانياً: معايير التعامل والتفاعل مع القانون بالموافقة أو بالرفض:

ويوضح (الجدول رقم ٢) معايير التعامل مع القانون بالموافقة أو بالرفض وقد أوضحنا في الجدول السابق نسبة القبول ونسبة الرفض ونسبة الرفض الشديد، وقد كانت معايير التعامل مع القانون تتوزع كالتالي:

(أ) كانت أكبر نسبة للرفض استناداً إلى المعيار القانوني تكمن في صحيفة الأهالي ٤٢٪، تليها الشعب ٣٢٪، ثم العربي ١٣٪، ثم الوفد ٧٪، فالأهرام ٦٪.

(ب) وكانت نسبة الرفض استناداً إلى المعيار السياسي المرتكن إلى الديمقراطية والحرية موازية للتوزيع السابق، حيث يكثر أيضاً لدى صحيفة الأهالي ٣٩٪، ثم الشعب ٢٩٪، ثم العربي ١٩٪، ثم الوفد ١١٪، ثم الأهرام ٣٪.

(ج) غير أن التوزيع الذي يوضح توزيع الرفض استناداً للمعيارين معاً القانوني السياسي جاء ترتيب عينة الصحف في الشعب ٤٣٪، تليها الأهالي ٢٨٪، ثم العربي ١٧٪، ثم الوفد ٨٪، ثم الأهرام ٤٪.

(د) أما المعايير الاجتماعية والدينية مثلت ٤٣٪ لدى صحيفة الشعب وهو أمر منطقي ومفهوم، ثم ٣٤٪ لدى الأهالي، ثم ١١٪ لدى الوفد، ثم ٦٪ لدى الأهرام، ثم ٥٪ لدى العربي الناصري.

أخرى	معا		الاعتبار السياسي		الاعتبار القانوني		(الصحيفة)
	ن-ف-ج	ن-ف-ج	ن-ف-ج	ن-ف-ج	ن-ف-ج	ن-ف-ج	
ض	م	ض	م	ض	م	ض	م
٠,٠٦	٠,٢٤	٠,٠٤	٠,٢٧	٠,٠٣	٠,٢٤	٠,٠٦	٢٥٪
٠,٠٥	٠,٠٦	٠,١٧	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٠٥	٠,١٣	١٥٪
٠,٤٣	٠,٢	٠,٤٣	٠,٣٣	٠,٢٩	٠,٣٣	٠,٣٢	١٦٪
٠,٣٤	٠,١٦	٠,٢٨	٠,٢١	٠,٣٩	٠,٤٣	٠,٤٢	٤٪
٠,١١	٠,١٩	٠,٠٨	٠,٢١	٠,١١	٠,٤٨	٠,٠٧	١٢٪

### جدول رقم (٢) معايير تحديد الموقف من القانون بالرفض أو القبول

ويذكر في هذا الصدد أن أغلب هذه المواد كانت مبررات للآراء التي ساندت القانون، وجدير بالذكر، أن البديل الأكثر طرحاً لا يعنى الانفراد إلا في حالتى صحيفتى الشعب والعربى ففيمهما كانت بعض الأطروحات تعنى بديلاً شعبياً حقيقياً، أما بقية الصحف فإن البديل الشعبى يعنى ممارسة الشعب ضغوطاً كانت أو استعطافات للسلطة السياسية؛ كى تلغى أو توقف تطبيق القانون، كما أن بديل الحكومة يعنى مبادرتها استمراراً لمسيرة الديمقراطية واستكمالاً لسبيل الإصلاح والحرية لتعديل القانون والبديل المتوازن كان يمثل رؤية متوازنة تقوم على علاقة شورية بين الشعب والحكومة تكون فيها المسافة بينهما محدودة للغاية.

### كيفية التغيير أو المصادر المطروحة للتغيير سواء كانت دستورية وقانونية، أو ضغوط اجتماعية ومطالب وخلافه:

الصحيفة	دستورى									
	مبدأ دستورى		قانونى				إدارى			
	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	مطالب	ضغوط
الأهرام	-	-	٠,١٥	٠,٥٥	-	-	٠,١٣	٠,٠٥	٠,١٥	٠,٣٣
العربى	-	-	٠,١٦	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٠٥	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٢٣	٠,٤٣
الشعب	-	-	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٣٢	٠,٠٤	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٢٥	٠,٣٣
الأهالى	٠,٠٥	٠,٧٨	٠,٣	٠,٥	-	-	٠,٣	٠,١٥	٠,٢٧	٠,١٨
الوفد	٠,٠٦	٠,٢٢	٠,٠٥	٠,١٩	٠,٣٦	٠,١٢	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٢٥	٠,٤

### جدول رقم (٣) منظور التغيير

يعبر (الجدول رقم / ٣) عن المنظور المطروح للتغيير فصحيفة الأهرام ركزت على البعد القانونى فى الدور التشريعى بنسبة ٥٥٪، وهو ما يعكس تأييدها لدور الدولة أو بالدور المزدوج للحكومة والشعب معاً والذى سبقت الإشارة إليه فى الجدول رقم ١، بينما تمثل الجانب الاجتماعى للتغيير فى المطالب الاستعطافات ومذكرات الاستشفاع بالديموقراطية (٣٢٪) أو الضغوط (١٣٪ من جملة المواد التى نشرت بالأهرام).

أما صحيفة العربى فكان المنظور الغالب فيها هو منظور الضغوط الاجتماعية، ثم أعقت هى ذلك بمقدار مواد الاستعطاف (٢٩٪) والدور القانونى للدولة (٢٩٪).

وصحيفة الشعب ركزت على ضرورة تعديل القانون (٤٤٪)، والضغط على الحكومة لإجراء هذا التعديل (٣٣٪)، واستعطاف سيادة الرئيس (١٩٪)، وإلغاء رئيس الجمهورية للقانون (٤٪).

وصحيفة الأهالي مثل تغيير القانون (٥٠٪)، ثم استعطافات التغيير (٢٧٪)، وضغوط من أجل التغيير (١٨٪)، والدفع بعدم الدستورية (٥٪) وصحيفة الوفد كانت جل أطروحاتها ضغوط من أجل التغيير (٤٠٪)، ثم مطالب استعطافات للتغيير (٢٥٪)، ثم تعديل القانون (١٩٪)، وإلغاء الرئيس للقانون (١٢٪)، والدفع بعدم الدستورية (٦٪).

**المستوى الثاني: والذي يدور حول كيفية إفصاح الرأي العام عن نفسه في أشكال تعبيرية متناسبة وملائمة للسياق الذي تم تحليلها من خلاله :-**

يمثل هذا المستوى تحليلاً لكيفية تكوين الرأي العام حول الموضوع وتشكله، وهو يعكس صور وأشكال التناول (مستويات النقاش العام في صحف العينة) وسوف نتناول فيه المتغيرات التالية: الأشكال التي تم فيها تناول الموضوع سواء كانت إخبارية أو استقصائية أو مواد رأي ثم نتناول بصورة أعمق، فنحلل التناول الإخباري في ثلاثة مستويات خبر بسيط، وخبر مركب، وتقرير إخباري، ونتقل عمقياً فنحلل التناول الاستقصائي أو التفسيري في ثلاثة مستويات حديث صحفي، ومؤتمر صحفي، واستطلاع رأي عام صحفي، وهي ذاتها الأشكال التي نتناول فيها بالفحص والتحليل مواد الرأي إضافة مستوى رابع للأشكال الأدبية والفنية التي تعرض من خلالها هذه المواد لنتقل بعد ذلك إلى مستوى أكثر فنية ويتعلق بوسائل إبراز وإخراج الموضوعات السابقة، وهي بشكل عام تؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل الرأي العام- ونتناول فيه متغيرات ستة منها نسبة التخصيص المساحي للموضوع، وإخراج الموضوع في الصفحة الأولى، استعمال الصور (سواء شخصية أو موضوعية)، واستعمال البراويز والظلال... إلخ، وكل ما يدخل في إطار الإخراج الفني للموضوع، وأخيراً تناولنا منتجى المادة الاتصالية حول الموضوع سواء كان مهنيًا: مندوبًا أو محررًا صحفيًا أو كان مسئولاً حكوميًا، أو كان شخصية معارضة أو معارضاً للنخط السياسي لجريدة الاتجاه أو التيار... إلخ. وسوف نتناول كل ذلك تفصيلاً فيما يلي:

**(أولاً) الأشكال التي تم تناول الموضوع فيها (إخباري، وتفسيري، ومواد رأي) ويوضح (الجدول رقم ١-أ) أشكال التناول في صحف العينة للتعديل القانوني على النحو التالي:**

(أ) المواد الإخبارية: حازت صحيفة الشعب على (٣٨٪)، تلتها الأهالي ٢٩٪، ثم العربي ١٩٪، فالوفد ١٠٪، ثم الأهرام ٤٪.

(ب) أما عن التناول التفسيري فقد حازت صحيفة العربي ٣٢٪، ثم صحيفة الشعب ٢٧٪، الأهالي ٢١٪، ثم الوفد ١٤٪، ثم جاء في المرتبة الأخيرة صحيفة الأهرام ٦٪ فقط.

(ج) أما مواد الرأي التي يتم نشرها لأغراض تعبوية بالأساس نجد أن صحيفة الأهالي حازت ٣٦٪، تلتها الشعب ٣٥٪، ثم العربي ١٥٪، ثم الوفد ٩٪، فالأهرام ٤٪.

مواد رأي		استقصائي		إخباري		(الصحيفة)
ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	
٠,٠٤	٠,٥٨	٠,٠٦	٠,١	٠,٤	٣٢٪	الأهرام
٠,١٥	٠,٥	٠,٣٢	٠,١٤	٠,١٩	٣٦٪	العربي
٠,٣٥	٠,٥٩	٠,٢٧	٠,٦	٠,٣٨	٣٥٪	الشعب
٠,٣٦	٠,٦٥	٠,٢١	٠,٦	٠,٢٩	٢٩٪	الأهالي
٠,٠٩	٠,٥٢	٠,١٤	٠,١٢	٠,١	٣٦٪	الوفد

### جدول رقم (١-١) أشكال التنوع للموضوع

-ومن واقع المقارنة على أساس المساحة نجد أن الصحيفة الواحدة شهدت درجات متفاوتة من الاهتمام بهذه الأشكال المختلفة للتناول، بالنسبة لمواد الآراء نجد أن صحيفة الأهرام خصتها بمقدار ٥٨٪ من المساحة، وكان نصيب المساحة الإخبارية ٣٢٪ ثم بقى مقدار ١٠٪ كان من نصيب التناول التفسيري للقضية في حين خصت صحيفة العربي مواد الرأي بمساحة ٥٠٪ وخصصت ٣٦٪ من مساحتها للتناول الإخباري، و ١٤٪ للتناول التفسيري في حين خصت الأهالي أعلى نسبة مرصودة لمواد الرأي (٦٥٪)، في حين أفردت للتناول الإخباري ٢٩٪ والتفسيري ٦٪ من تناولها لهذه القضية.

وجاءت صحيفة الشعب في المركز الثاني من ناحية مواد الرأي؛ إذ خصصت له ٥٩٪ والإخباري ٣٥٪، ثم الجانب التفسيري ٦٪. أما صحيفة الوفد خصصت ٥٢٪ من مساحتها لمواد الرأي، و ٣٦٪ للمواد الخبرية، و ١٢٪ لمواد التفسير.

ويلاحظ بصفة عامة أن التناول كان كثيفاً بالنسبة لمواد الرأي في كل الصحف بلا استثناء؛ إذ لم يقل في أية صحيفة عن ٥٠٪ من جملة ما نشر بها عن الموضوع جاء في أكثر الصحف حشداً لمواد الرأي (الأهالي ٦٥٪، ثم الشعب ٥٩٪، ثم الأهرام ٥٨٪، ثم الوفد ٥٢٪، ثم العربي ٥٠٪) ودلالة ذلك واضحة إذ أن موضوع القانون أثار عاصفة من الآراء ووجهات النظر المتباينة؛ مما أنتج حوله كمية هائلة من الآراء المنشورة في صحف

العينة . . . تلاها في ذلك التناول الإخباري؛ حيث غطته بصورة خبرية مكثفة كل من العربي والوفد (٣٦٪ لكل منهما)، ثم الشعب (٢٥٪ من جملة ما نشر بها، ثم الأهرام ٣٢٪، ثم الأهالي ٢٩٪ من جملة المنشور بها.

وجاء التفسير في المرتبة الأخيرة حيث ركزت صحيفة العربي على هذه الأداة، فمثلت ١٤٪ مما نشر بها، ثم الوفد ١٢٪، ثم الأهرام ١٠٪، ثم كل من الشعب والأهالي ٦٪ لكل منهما.

### (ثانيا) كيفية التناول الإخباري للقضية:

غير أن ما سبق لا ينفى وجود قدر كبير من التمايزات في داخل كل شكل من أشكال التناول السابقة، فالتناول الإخباري كما في (الجدول رقم ٢-أ) ينقسم إلى: خبر بسيط، ومركب، وتقرير إخباري.

تقرير إخباري		خبر مركب		خبر بسيط		(الصحيفة)
ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	
٠,٠٤	٠,٥٥	٠,٨	٠,١٨	٠,٠٥	٢٧٪	الأهرام
٠,٢١	٠,٧٣	٠,١٣	٠,٠٧	٠,١٥	٢٪	العربي
٠,٣١	٠,٥٣	٠,٥٨	٠,١٥	٠,٤٨	٣٢٪	الشعب
٠,٣٣	٠,٧٣	٠,١٣	٠,٤	٠,٢٥	٢٢٪	الأهالي
٠,١٢	٠,٧٥	٠,٨	٠,٠٧	٠,٠٧	١٨٪	الوفد

### جدول رقم (٢-أ) كيفية التناول الإخباري

وقد لوحظ وجود تمايز كبير بين صحف العينة، ولكنها أجمعت على الاهتمام بالتقارير الإخبارية بحيث مثلت ٧٥٪ عند الوفد، ٧٤٪ الأهالي، ٧٣٪ من العربي، و ٥٥٪ الأهرام، و ٥٣٪ صحيفة الشعب، ولعل سبب هذا التعاضد في التركيز على الجانب الإخباري في صورة تقارير هو أن ذلك الجانب من أكثر الجوانب الإخبارية إبرازاً للذاتية السياسية الحزبية؛ لأنه يعتمد على انتقاء توليف المعلومات وطريقة عرضها، ومن اللافت للنظر أن تكون صحيفة الشعب أقل الصحف لجوءاً لهذا الأسلوب. وهو الأمر الذي يفسر

من وجهة نظر الباحث بتشبع الجريدة باتجاهات أيديولوجية ونصوصية على نحو سكوني وجامد إضافة إلى ارتفاع حدة الرغبة في الاشتباك مع الآخر .

وجاء الخبر البسيط ليكون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث ركزت عليه الشعب (٣٢٪ مما نشر بها) تلتها الأهرام (٢٧٪)، ثم الأهالي (٢٢٪)، ثم العربي (٢٠٪)، ثم الوفد (١٨٪) وهذا يدل على أن الصحف الأسبوعية تفصل كل حدث في خبر مفرد بسيط مفصل؛ لتوضيح مدى اهتمامها بالموضوع، حتى ولو كان الأمر غير دال .

ويأتي بعد ذلك الخبر المركب (الذي يتضمن داخله أكثر من فئة) الذي احتلت فيه الأهرام المركز الأول (١٨٪) من المنشور بها) فالشعب (١٥٪)، ثم العربي والوفد (٧٪ لكل منهما) والأهالي (٤٪).

وعلى صعيد المقارنة بين الصحف كانت الأهالي أكثر ما نشرت التقارير الإخبارية (٣٣٪ تلتها في ذلك الشعب ٣١٪، ثم العربي ٢١٪، ثم الوفد ١٢٪، ثم الأهرام ٤٪.

وعلى صعيد الخبر البسيط كانت صحيفة الشعب أكثر ما نشرت الأخبار (٤٨٪ تلتها في ذلك الأهالي (٢٥٪)، ثم العربي (١٥٪)، ثم الوفد (٧٪) فالأهرام (٥٪).

وأما الخبر المركب فقد نشرت الشعب (٥٨٪ تلتها في ذلك العربي والأهالي (١٣٪ لكل منهما)، ثم الأهرام والوفد (٨٪ لكل منهما).

### ثالثاً: تناول التفسيري للقانون أو التعديل التشريعي واستقصائه من جميع جوانبه:

وقد لاحظنا بعض التمايزات في الجانب التفسيري على قلته التي سلفت الإشارة إليها، وكما يتضح من (الجدول ٣-١).

استفتاء رأى		مؤتمر صحفي		حديث صحفي		(الصحيفة)
ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	
٠,٠١	٠,١٥	-	-	٠,١٥	٠,٨٥	الأهرام
٠,٣٥	٠,٦٧	-	-	٠,٣٢	٠,٣٣	العربي
٠,٢٦	٠,٦	-	-	٠,٣٢	٠,٤	الشعب
٠,٢٦	٠,٧٥	-	-	٠,٣٢	٠,٤	الأهالي
٠,١٢	٠,٥٥	١	٠,٣٤	٠,٠٥	٠,١١	الوفد

جدول رقم (٣-١) كيفية تناول التفسيري

نجد أن الأهرام اهتمت بالأحاديث الصحفية بدرجة أكبر كثيراً من الاستطلاعات الصحفية، حيث مثلت الأحاديث الصحفية ٨٥٪ من جملة المادة التفسيرية المنشورة بالأهرام فى حين كانت مساحة الاستطلاعات بالأهرام ١٥٪ منها.

وقد خالفتها فى ذلك بقية صحف العينة التى ركزت على استطلاعات الرأى، فصحيفة الأهالى أفردت ٧٥٪ من المواد الاستقصائية لاستطلاعات الرأى و ٢٥٪ خصصت للأحاديث الصحفية، أما صحيفة العربى فقد خصصت ٦٧٪ من جملة المواد الاستقصائية بها للاستطلاع و ٣٣٪ من هذا المواد خصص للأحاديث الصحفية، ثم جاءت أخيراً صحيفة الوفد التى خصصت ٥٥٪ للاستطلاع، ٣٤٪ للمؤتمرات الصحفية، و ١١٪ للأحاديث الصحفية؛ لتكون صحيفة الوفد بذلك هى الصحيفة التى ينشر محرروها أعمال ونتائج مؤتمر صحفى خاص تعقده مجموعة من القيادات السياسية المصرية بصدد هذا الموضوع.

ويلاحظ أن الغرض من تناول الاستقصائى التفسيرى هو التعبئة أما فائدته الإخبارية عارضة، وتتوزع الأغراض التعبوية فى مرحلة النقاش العام على المؤتمرات الصحفية واستطلاعات الرأى، أما الجانب الإخبارى فيكفى فيه بالأحاديث الصحفية والحوارات، ولعل ذلك سبب التفاوت الذى أسلفنا الإشارة إليه، فالأهرام صحيفة شبه رسمية على الأقل يملكها النظام السياسى؛ لذلك كان تناولها التفسيرى ينصب على الأحاديث والحوارات بصورة كبيرة، أما صحف المعارضة فكانت لها أغراض تعبوية ضد القانون وتعديلاته؛ ولذا حرصت على انتهاج سبل الاستطلاعات.

أما الحديث الصحفى فكانت صحيفتا الشعب والعربى من أكثر الصحف التى نشرت أحاديث صحفية (٣٢٪ لكل منهما)، ثم تلتها الأهالى (١٦٪)، ثم الأهرام (١٥٪)، ثم الوفد (٥٪).

#### **(رابعاً): أشكال عرض مواد الرأى حول القانون أو التعديل التشريعى:**

غير أن استعراضنا لمواد الرأى والأشكال التى صيغت فيها نجد ثمة توازناً إلى حد كبير كما يوضح (الجدول رقم ٤-أ)، فقد ركزت أشكال مواد الرأى على جانب المقالات والأعمدة (معاً فى فئة واحدة)، والكاريكاتور، واختلفت الصحف فى الشكلين الأخيرين (رسائل القراء والأشكال الأدبية) بين مهتم بنسبة ضئيلة، وبين غير مهتم.

أشكال أدبية		استطلاع		مؤتمر صحفى		حديث صحفى		الصحيفة
ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	ن-ف-ج ض	ن-ف-ج م	
٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٢	٠,٠٥	٠,٧١	الأهرام
-	-	-	-	٠,١٩	٠,٣٣	٠,١٥	٠,٦٧	العربى
٠,٧٥	٠,١٤	٠,٨٧	٠,٠٤	٠,٣٦	٠,٢٦	٠,٣١	٠,٥٦	الشعب
٠,٢٢	٠,١٤	-	-	٠,٣٣	٠,٢٤	٠,٤٠	٠,٧٣	الأهالى
-	-	-	-	٠,٠٩	٠,٢٧	٠,٠٩	٠,٧٣	الوفد

#### جدول رقم (٤ - ١) أشكال مواد الرأى

فعلى صعيد اهتمامات كل صحيفة على حدة نجد أن صحيفة الأهرام اختصت المقالات والأعمدة بمساحة ٧٠٪ مما نشر بها عن الموضوع، وأفرغت للكاريكاتور ٢٠٪ من مساحة مواد الرأى بها، وخصصت ٥٪ من هذه المساحة لرسائل القراء، و ٥٪ للأشكال الأدبية.

وأما صحيفة الشعب فخصصت ٥٦٪ من مساحات الرأى التى خصت بها هذا الموضوع للمقالات والأعمدة، و ٢٦٪ من نفس المساحة للكاريكاتور، و ١٤٪ للأشكال الأدبية، و ٤٪ لرسائل القراء.

وتبعثها الأهالى حيث خصصت ٧٣٪ من مساحات الرأى المتعلقة بموضوع الصحافة للمقالات والأعمدة، و ٢٤٪ من هذه المساحة للكاريكاتور، و ٤٪ للأشكال الأدبية والتى تمثلت فى قصيدة لخليل مطران نشرتها فى الصفحة الأولى من أحد أعدادها، بينما لم تنشر أى رسائل للقراء فى هذا الصدد.

وتلتها بعد ذلك صحيفتا الوفد والعربى، حيث خصصتا على الترتيب مساحة ٧٣٪، و ٦٧٪ من مساحة الرأى المخصصة لهذا الموضوع للمقالات والأعمدة، ثم أيضاً على الترتيب ٢٧٪ و ٣٣٪ من نفس المساحة للكاريكاتور، بينما لم تنشر أى رسائل للقراء أو أشكال أدبية، وهكذا لانجد تواصلاً حقيقياً مع القراء أو الرأى العام بمعناه الواسع - من غير الصحفيين - سوى لدى جريدة الأهرام ٥٪، وكذلك الشعب ٤٪. مما يعكس طبيعة الأزمة الحقيقية للأحزاب والقوى المصرية من زاوية الاتصال السياسى وترابطها مع قواعدها الاجتماعية.

أما من ناحية المقارنة بين صحف العينة نجد أن المقالات تفاوتت الاهتمام بها من حيث

العدد بين الصحف على حدة، فصحيفة الأهالي كانت أكثر ما نشر مقالات بصدد هذا الموضوع (مع مراعاة النسبة لإصدارات الصحيفة) حيث نشرت ٤٠٪ من جملة المقالات التي نشرت عن الموضوع تلتها في ذلك صحيفة الشعب ٣١٪، ثم العربي ١٥٪، ثم الوفد ٩٪، فالأهرام ٥٪، ويلاحظ في هذا الصدد أن صحيفة الشعب اتبعت تقليداً تعبويًا في هذا الصدد حيث كانت بعض من مواد الرأي المنشورة بها حوالي ٥٪ من المقالات معاداً نشرها عن صحف أخرى بدءاً من الأهالي وحتى الأهرام. مما يعكس وصول حالات النقاش بصدد الموضوع إلى درجة عالية من درجات التوحد والاتفاق بصدد رؤية الموضوع وإدراكه.

أما على صعيد الكاريكاتور، فكانت الشعب هي أكثر من أولى اهتماماً بهذه المادة نظراً لأهميتها من حيث التأثير في صناعة الرأي العام وبالتالي الموقف، فقد نشرت ٣٦٪ من جملة الكاريكاتور المنشور الأهالي (٣٣٪)، ثم العربي (١٩٪)، ثم الوفد (٩٪)، ثم الأهرام (٣٪) ويلاحظ أيضاً أن صحيفتي الشعب والأهالي كانتا من الصحف التي أعادت نشر مواد كاريكاتورية غير أن الشعب كانت أكثر من لجأ لهذا الأسلوب من الأهالي، كما أن الملاحظ أيضاً أن اقتباسات الكاريكاتور في الأهالي كانت فقط من مدرسة الكاريكاتور اليسارية من روز اليوسف والأحرار وصباح الخير، أما صحيفة الشعب فكانت اقتباساتها أهم بدءاً من الوفد (عمر وعكاشة) وحتى الأهالي (محمد حاكم) مروراً بـ داود (الأهرام)، هذا فضلاً عن رساميها مما يعنى من وجهة نظر الباحث درجة من درجات القبول والتفتح السياسى من الاتجاه الذى تمثله جريدة الشعب على الاتجاه اليسارى الذى لا يبادلها الموقف نفسها على الأقل في هذه الجزئية.

وعن رسائل القراء فكان أكثرها الشعب، حيث نشرت ٨٧٪ من جملة رسائل القراء التى وردت بصدد قانون الصحافة تلتها الأهرام ١٣٪، ولم تنشر باقى الصحف رسائل أخرى، وهذا كما قلنا سابقاً دال على مسألة التواصل مع الاتجاهات الأساسية فى الشارع السياسى المصرى.

أما عن الأشكال الأدبية فكان نصيب صحيفة الشعب منها ٧٥٪ تلتها فى ذلك صحيفة الأهالي ٢٢٪، ثم الأهرام ٣٪ بينما لم تنشر الوفد أو العربي أشكالاً أدبية خاصة بقانون الصحافة.

(خامساً): درجة الاهتمام بإثارة الموضوع: ومن معايير الاهتمام: النشر بالصفحة الأولى، استخدام الصور، استخدام الظلال.

كما يوضح (الجدول رقم ٥-أ) ويبين مدى الاهتمام الذى حظيت به قضية الصحافة بين حيث كانت الأهالي أكثر الصحف نشرًا بالصفحة الأولى ٣٦٪، تلتها الشعب ٣٤٪، ثم الوفد

١٧٪، ثم العربي ١٠٪، ثم الأهرام ٢٪. كما كانت العربي أكثر اهتماماً بموضع الصور الشخصية ٣٧٪، تلتها صحيفة الشعب ٢٥٪، ثم الأهالي ٢٠٪، ثم الوفد ١٤٪، ثم الأهرام ٤٪.

الصحيفة	محرر / مندوب		مستول حكومي		شخصية معارضة		معارضة للجريدة		أخرى	
	ن ف-ج	م	ن ف-ج	م	ن ف-ج	م	ن ف-ج	م	ن ف-ج	م
الأهرام	٠,٤٧	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٠٦	٠,١	٠,١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,١٤	٠,٠٣
العربي	٠,٣٦	٠,١٩	٠,٠٦	٠,٢١	٠,٢٧	٠,٣٨	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١١	٠,١٦
الشعب	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٠٤	٠,٢٦	٠,٣٦	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٥٨	٠,٠٩	٠,٢٨
الأهالي	٠,٤	٠,٣٢	٠,٠٧	٠,٣٧	٠,٢٢	٠,٤	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥٢
الوفد	٠,٤	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١	٠,٤٥	٠,١٥	٠,١٤	٠,٠٩	٠,٠٢	٠,٠١

### جدول رقم (٥-أ) منتج المادة الاتصالية

ونلاحظ في هذه الصحف أن صحف المعارضة حرصت على أن تنشر الصور السلبية (النيجياتيف) لرئيسى مجلس الشعب واللجنة التشريعية تقييداً بقرار رؤساء تحرير صحف المعارضة بمنع نشر صور أى من المشاركين فى إصدار هذا القانون، حيث كان ينشر النيجياتيف كوسيلة إيضاح وإبراز وعقاب فى آن. وكانت الأهالي من أكثر الصحف اهتماماً بالصور الموضوعية ٣٣٪، من المنشور، تلتها صحيفة الشعب ٣١٪، ثم العربي ١٩٪، ثم الوفد ١١٪، ثم الأهرام ٦٪، وكانت البراويز أحد أدوات الإبراز المستخدمة فى إبراز الموضوع حيث احتلت الشعب المكانة الأكثر توظيفاً لهذه الآلية ٣٨٪، تلتها الأهالي ٣٣٪، ثم العربي ١٧٪، ثم الوفد ٨٪، ثم الأهرام ٤٪، كما كان استخدام الظلال أيضاً بارزاً وتفاوتت الصحف فى استعماله، حيث استعملت الشعب ٣٧٪، من إجمالى الظلال المستخدمة تلتها فى ذلك صحيفة العربي ٢٧٪، ثم الوفد ١٨٪، ثم الأهالي ١٢٪، ثم الأهرام ٦٪، والجدول رقم ٦ يبين درجة اهتمام كل مادة مكتوبة بالموضوع محل تناول وقد غلب على جميع الصحف فى العينة أن اهتمت بالموضوع فى تناولها مطلقاً، فنسبة المواد التى خصصت بكاملها للموضوع كانت فى الأهالي ٩٦,٤٪ من جملة ما نشر بالأهالي ٩٤,٧٪ من جملة ما نشر بالوفد، ٩٣,٥٪ من جملة ما نشر بالعربي، و ٩٢,٨٪ من جملة ما نشر بالأهرام، و ٨٧,٣٪ من جملة ما نشر بالشعب، وتراوحت درجات الاهتمام المتفاوتة على النحو المبين فى الجدول المشار إليه.

(سادساً) منتجوا المادة الاتصالية المختلفة بصدد القانون أو التعديل التشريعي: وتناولنا لهذا الجدول ليس تقليدياً على النحو الشائع في دراسات تحليل المضمون، ولكن المقصود بتحليل منتجى المادة الاتصالية في (الجدول رقم ٦- أ) قياس درجة انفتاح كل جريدة على السلطة إضافة إلى درجة حساسيتها للمعارضين لاتهاها السياسى .

الصحيفة	صفحة أولى		صور شخصية		صور موضوعية		براويز		ظلال		نسبة التخصيص	
	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م	ن-ف-ج	ن-ف-م
الأهرام	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٦
العربى	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٣٧	٠,٠٤	٠,١٩	٠,٣١	٠,٣١	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٣	٠,٢٥	٠,٦٣
الشعب	٠,٠٨	٠,٣٤	٠,٠٤	٠,٢٥	٠,٠٣	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٨	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٣٣	٤٤,٨
الأهالى	٠,٠١	٠,٣٦	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٢٥	٦,٦٩
الوفد	٠,١٣	٠,١٧	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٠٤	٠,١١	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,١٥	٠,١٨	٠,١٢	٠,٧٣

### جدول رقم (٦ - أ) وسائل إبراز الموضوع

فبحسب درجة انفتاح كل صحيفة على السلطة نجد أن الأهرام حققت أعلى نسبة من المسئولين الحكوميين باعتبارهم منتجين للمادة الاتصالية التى تم رصدها- حيث استأثرت الأهرام بنسبة ١٤٪ من جملة مصادرها من بين المسئولين الحكوميين، سواء كان رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، بينما العربى كانت نسبة المسئولين الحكوميين ٦٪، وجريدة الشعب ٤٪، وحزب الوفد ٧٪، وأما جريدة الأهالى ٧٪ غير أن هذه المصادر (ومنها كلمات لرؤساء تحرير الأهرام ومجلس الشعب) حاولت أن تتصل من مسئوليتها عن إنتاج هذا القانون.

وبالنسبة للأخبار نجد أن صحيفة الأهالى نشرت ٣٧٪ من أخبار يرجع منتجها كمستول حكومى، إلا أن نشر الأهالى لم يكن خبيراً يدافع فيه صاحبه عن القانون، بل كانت عبارة عن أخبار أو محاورات ترسم صورة اعتذارية أو هروبية للمستول وإن كان هذا المستوى لم يتناول رئيس الجمهورية، وتلتها فى أكثرية الاعتماد على المسئولين الحكوميين صحيفة الشعب سواء فى صورة نقل تصريحات أو فى صورة حوارات أو بنفس الصورة المرسومة لدى الأهالى، وتلتها صحيفة العربى ٢١٪، ثم الوفد ١٠٪، ثم الأهرام ٦٪.

كما أن درجة حساسية كل جريدة للمعارضين لها تمثل بدرجة حساسية عالية لدى

الأهرام ٢٪ من مصادره فقط كانوا من معارضى الجريدة، تلتها فى الدرجة صحيفة الوفد حيث مثلت معارضة الجريدة ٩٪ فقط من مصادر المواد بها، تلاها العربى ١٢٪، ثم الأهالى ٢٠٪، ثم الشعب ٥٨٪ من منتجى المادة الاتصالية بها كانوا من غير المحسوبين على الخط السياسى للصحيفة لتعليل موقف الأهرام يمكن قبوله أو على الأقل تبريره بطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية، أما موقف الوفد فيمكن عزوه إلى طبيعة الحماس البالغ للقضية ونفس الأمر يصلح بالنسبة للشعب إذا قمنا بتحليل كفى لطبيعة المواد المنشورة؛ إذ تمثل فى مضمونها- بصرف النظر عن أشخاص الكتاب- نفس مواقف وآراء الشعب وربما نوعاً من المزايدة عليها.

يمكن أن نخرج بعد هذه القراءة التحليلية بالدلالات السياسية الأساسية لأدور السلطة السياسية فى هذه المرحلة من مراحل تشكيل الرأى العام:

**أولاً:** اتسمت الفترة الزمنية التى أخضعناها للدراسة الاختبارية منذ صدور القانون ٣٠ مايو ١٩٩٥م- وحتى تاريخ انعقاد أول جمعية عمومية لتقابة الصحفيين ١٠ يونيو ١٩٩٥م باستجابة الرأى العام وتمثيلة للاتجاهات الأساسية فى المجتمع فى موقفها من القانون. . فقد كانت فترة ردود أفعال واسعة، غلب على الرأى العام فيها مسلك الرفض الشديد للقانون أو للتعديل، وانعكس ذلك فى مضمون الصحف. . فقد كانت هناك درجة واسعة من الاتفاق حول رفضه بدرجة تصل إلى الإجماع، واقتصر دور السلطة السياسية أو بالتحديد الحكومة فى هذه الفترة- ومن خلال رموزها السياسية التى أصدرت القانون: رئيس البرلمان ورئيس اللجنة التشريعية به- على مسلكين هما:-

(أ) تبرير القانون وبيان حيثيات إصداره، وأنه يتفق مع القيم الديموقراطية، وجاء لحمايتها بالأساس (تم رصد عدد من الأحاديث لرئيس مجلس الشعب ولرئيسة اللجنة التشريعية ولغيرهم من القانونيين المؤيدين للسلطة الحاكمة).

(ب) محاولة تنصل بعض رموز السلطة السياسية من المساهمة فى عملية إصدار القانون، وإلقاء التبعة على الآخرين.

ففى مواجهة رأى عام رافض وضاعط من منطلق قومى بالأساس فإن الحكومة وجدت نفسها فى موقع ردود الأفعال، والتبرير لما اتخذته من تعديل، ناهيك عن محاولة البعض التنصل منه كما أسلفنا.

وهذا نمط من العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام إزاء قضية حيوية (تعديل تشريعى يتعلق بالرقابة السياسية بإجمالها) نادر الحدوث فى الممارسة السياسية المصرية.

**ثانياً:** فرض الرأى العام المصرى- فى هذه القضية- نوعاً فى الرقابة السياسية- ولوأنها مؤقتة على نشر مواقف السلطة السياسية وسياساتها (أعلى الأقل رموزها) من هذا القانون- ففى اجتماع رؤساء تحرير الصحف (فى حزب الوفد يوم ٢ يونيو ١٩٩٥م) تم اتخاذ

قرار بمقاطعة وعدم نشر أية أخبار متعلقة بمن ساهموا فى إصدار القانون ومنع نشر صورهم فى الصحف .

وهذه خطوة - على محدوديتها - ذات دلالة فى مغزاها ، كما تم التلويح - واتخذ قرار بالفعل من الجمعية العمومية - بالتوقف عن الصدور (احتجاب الصحف) والأحزاب مالم يتم إلغاء القانون أو تعديل - وبغض النظر عما حدث بعد ذلك فإن التلويح بالإضراب - وهو حق دستورى - أمر ذو دلالة . إذ أنه تعبير عن أداة نظامية تستخدمها الرقابة الشعبية فى مواجهة محاولة السلطة السياسية فرض الرقابة الرسمية عليها عبر القانون أو التعديل التشريعى .

وهذا يعنى إمكانية بناء نمط متوازن فى العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام عبر قانون الرقابتين السياسية والشعبية . . مما يحد من تغول السلطة السياسية الحاكمة على الحريات الأساسية .

**ثالثاً :** إن المناخ العام - فى هذه الفترة - ذو دلالة على النتائج التى توصلت إليها دراسة الحالة ففى هذه الفترة كانت السلطة السياسية فى مجال ردود الفعل ، وليس الفعل ؛ وبالتالي فإن تحديد مواقف القوى المختلفة من القانون أو التعديل سوف يكون تعبيراً حقيقياً عنها وغير ملتبس بظغوط أو حسابات معينة إزاء السلطة السياسية .

**رابعاً :** توصلنا من دراسة هذه الحالة الاختبارية إلى أن السلطة السياسية الحاكمة لم تلعب دوراً أساسياً فى تشكيل الرأى العام إزاء هذه القضية ، بل العكس فإن الرأى العام هو الذى وضعها فى موضع التبرير والدفاع . . وكان هذا عبر استخدام وسيلتين من وسائل التعبير : الاحتجاب أو الإضراب ثم فرض نوع من الرقابة والتعتيم على أخبار وصور رموز السلطة السياسية الذين قاموا بصناعة هذا التعديل التشريعى .

والواقع أن هذه الفترة - ذات طبيعة خاصة فى دلالتها التفسيرية فضلاً عن قصرها الزمنى - فرجما فوجئت السلطة السياسية بشمول رد الفعل وتوحده فى آن واحد ، كما أنها فترة «تهدئة سياسية» فى تصاعد الأزمة لامتصاص الغضب والسماح له بقدر من المعارضة المحسوبة والمضبوطة فى إطار معين .

وقد فتحت السلطة السياسية الحاكمة باباً للحوار السلمى حول تعديل القانون فى استجابة واضحة لضغوط الرأى العام الصحفى والمصرى من ورائه ، وتدخلت القيادة السياسية وأمرت بسحب هذا القانون ، وهكذا وجدنا أنفسنا أمام " سابقة سياسية " فحواسنا أن جهاز الدولة دخل فى حوار سلمى مع هيئة منظمة - نقابة الصحفيين - وتم التوصل عبره إلى إقرار قانون أو تعديل تشريعى - وكان لهذه إرادة مستقلة (أى النقابة) إلى حوار إرادة وسلطة الدولة .

## المبحث الثانى

### التحليل الكيفى للنصوص القانونية المنظمة للرقابة

#### دلالات نموذج فتوى مجلس الدولة

تعرضنا فى المبحث السابق لمفهوم التحليل الكمى فى إطار أداة تحليل المضمون وطبقناه فى نموذج تعديل تشريعى لقانون الصحافة ولقياس اتجاهات الرأى العام إزاءه حتى تم التراجع عنه تحت ضغوطه، بيد أن الأمر لا يكتمل إلا باستعراض الجانب الثانى والأكثر دلالة وأهمية من وجهة نظرنا، وهو التحليل الكيفى والذى سنأخذ نموذج التطبيقى فى تحليل النصوص السياسية والقانونية فتوى مجلس الدولة بصدد تنازع الاختصاص الرقابى بين الأزهر الشريف ووزارة الثقافة المصرية؛ وبالتالى فإننا سنتناول أمرين الأول: الأداة المنهجية الخاصة بتحليل النصوص السياسية فى ملامحها العامة بوصفها أداة للتحليل الكيفى. الثانى: الموضوع الذى سنطبق خلاله وفيه الأداة، وهى فتوى مجلس الدولة المصرى بصدد مسألة تنازع الاختصاص الرقابى بين وزارة الثقافة المصرية والأزهر الشريف، والذى حسنها لصالح الأخير فأثار بعض الاتجاهات المعارضة داخل بعض هيئات حقوق الإنسان المصرية.

#### أولاً: التحليل الكيفى للمضمون: أداة تحليل النصوص السياسية

يتميز التحليل الكيفى للمضمون ويتصف بما يلى (١٢):

- ١- يعبر عن استنتاجات بناءً على رؤية معينة للمحلل بما يجمعه من ملاحظات عامة حول خصائص المضمون.
- ٢- يقوم على أساس ظهور مضمون معين أو عدم ظهوره؛ حيث ينظر إلى المضمون باعتباره ترجمةً لظواهر أكثر عمقاً وأهمية، فهو تحليل غير مباشر يركز على مجموعة أخرى من المتغيرات التى ترتبط بالعينة أو بالمرسل أو بجمهور المستقبلين، أو بمضامين أخرى ذات علاقة بالمضمون الأصلي، كما قد يركز على متغيرات وإيماءات الوجه أو المؤثرات والتعبيرات والرموز المختلفة التى قد تكشف عن جوانب خفية.
- ٣- يساعد فى مرحلة القراءة التمهيديّة للمضمون بهدف استكشاف العلاقات وما قد يصوغه الباحث من فروض؛ إذ أنه يعطى نتائج ومؤشرات عامة.

٤- يستخدم فى الأغلّب فى الموضوعات المتداخلة والمتشابكة، ومن ثم يسعى إلى الكشف عن المعانى الخفية التى تستتر خلف المضمون أو الملاحظات والأوضاع التى ارتبط بها. وسوف نرى فيما بعد نموذجاً تطبيقياً فى أداة تحليل النصوص السياسية.

**غايات التحليل الكيفى:** يستهدف التحليل الكيفى الكشف عن خصائص المادة السياسية والاتصالية، وذلك من خلال تساؤلات رئيسية حول:

- ١- ماذا قيل؟ (الموضوع: مدى ارتباط الموضوع بالواقع السياسى المعين).
- ٢- كيف قيل؟ (الشكل أو الأسلوب/ وكيف تناول الكاتب الموضوع هل كان متفائلاً، أم متشائماً، أم محايداً؟ وهل الموضوع كله نظرى أم تطبيقى؟ هل كله خاص، أم عام؟).
- ٣- من القائل؟ (من القائل بالاتصال، كشف الأهداف، والمقاصد مع توضيح الخلفية والظروف النفسية والثقافية للكاتب أو للمرسل عامة، أى توضيح الخط الفكرى له).
- ٤- لمن؟ (من الجمهور المستهدف من عملية الاتصال: أى تحديد الفئة المخاطبة (المثقفين، البسطاء، المتخصصين...!).

٥- لماذا؟ (لماذا تتم العملية الاتصالية وما الدوافع من ورائها؟ بمعنى ما القيم المتضمنة فى المقال؟). والإجابة على هذه الأسئلة تتعرض لها تفصيلاً فى أداة تحليل النصوص السياسية الذى نتعرض لتعريفه، وتحديد خطواته، وأسلوبه، ونماذجه المختلفة... وذلك على النحو التالى.

### تحديد ماهية النص السياسى:

يشمل النص السياسى كل إنتاج فكرى يتبلور فى شكل اتصالى ومضمون قانون وسياسى يتعلق بظاهرة السلطة السياسية فى المجتمع- بمعناها الواسع- وتحليله هنا بمعنى النظر فى مكوناته وأجزائه وفهمها فهماً عميقاً- الأمر الذى ينصرف بالأساس إلى التحليل الكيفى أكثر من التحليل الكمي، وقد يكمله فى بعض الأحيان، ومن المهم هنا أن نوضح الخطوات الرئيسية لتحليل أى نص سياسى باعتباره منتجاً فكرياً على النحو التالى:-

### المرحلة الأولى: تركيز النص السياسى

وهى مرحلة أولية تمثل مدخلاً لكل ما يحيط بالنص السياسى من معطيات خارجية موضوعية وثابتة لا بد منها لقراءة أى نص سياسى، وهى مرحلة تتم خارج النص السياسى بينما المراحل اللاحقة تتم داخله.

ويقتضى القيام بهذه الخطوة من قبل المبحوث التحقق من توافر الشروط المختلفة لاعتبار الموضوع نصاً سياسياً، وهى الشروط التى ترفعه من كونه مجرد إنتاج فكرى، وترقى به إلى مستوى الرسالة السياسية الاتصالية، وهذه الشروط هى:

## (١) من ناحية الشكل :

يجب أن يكون هناك مرسل ومستقبل وأن يتم ذلك عبر سياق **Context** يُمكن الثاني من فهم الجزئيات - أو دليل الترميز - المعروفة لدى الأول، وينبغي كذلك أن تكون هناك وسيلة اتصال، سواء كانت هذه الوسيلة حسية (سمعية - بصرية) أو نفسية سيكولوجية تربط بين المرسل والمستقبل، وتمثل عاملاً استمراريًا للاتصال كما أن النص السياسى يجب أن يتخذ شكل بنية لها منطقتها وعقلانيتها، بمعنى ضرورة أن ينسجم النص مع الإطار المرجعى أو النسق الفكرى لقائله بدرجة من الدرجات .

## (٢) ومن ناحية المضمون :

لكى يحقق النص السياسى عملية التواصل والفعالية ينبغى توافر أربعة مبادئ:

(أ) **مبدأ الكم** : يقوم على ضرورة إفادة المرسل إليه أو المتلقى بالحجم المتداول الملائم من المعلومات حول الموضوع، وذلك دون زيادة أو نقصان .

(ب) **مبدأ النوعية** : يقوم على ضرورة نقل المعلومات بأمانة وصدق مع تجنب المغالطة والبعد عن الحقيقة .

(ج) **مبدأ الكيفية** : يقوم على الوضوح وحسن الترتيب المنطقى والبعد عن الغموض والخلط .

(د) **مبدأ الاتساق** : يقوم على مطابقة النص وملاءمته والتزامه بالسياق الذى يلقى فيه .

والواقع أن البحث فى المعلومات التفصيلية حول النص السياسى، والتى تسهم فى تحديد إطاره، وتمثل مدخلاً يساعد بدرجة من الدرجات على فهمه وتحليله هى تحديد توقيت النشر ودلالته ومنتج النص - بمعناه الواسع - وأنواع النشر، والمتلقى أو المرسل إليه، وطبيعة النص العامة . . . الخ .

## المرحلة الثانية: التعبيرات والأفكار الواجب الإشارة إليها:

يطلق عليها مرحلة التعبيرات الواجب الإشارة إليها أو تناولها بالتحليل لدلالاتها وأهميتها فى سياق النص؛ فالإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية يكون الهدف من ورائها فهم معناها وتحليله؛ وبالتالي يجب الكشف عن معانى المفاهيم الأساسية خصوصاً إذا كانت قد تغيرت أو تطورت مع التطور الزمنى أو كانت مرتبطة باختصاصات علمية نجهلها وفى كل الأحوال إذا كان لكلمة ما عدة معان، فإنه يجب تحديد معناها فى البداية منعاً للالتباس، خاصة إذا كان إطار النص القانونى أو السياسى لا يأتى بالتوضيح الكافى لفهم الدلالات والمعانى .

وينبغي التمييز بين المفاهيم والأفكار؛ لأن لكل منهما مستوى معيناً من التحليل يختلف عن الآخر، فالإشارة إلى المفاهيم يكون لتعريفها وتوضيحها، أما الإشارة إلى الأفكار فإنها تكون لاستيعاب مضمونها. والأفكار تعبر عنها مجموعة المفاهيم الأساسية، والتي هي مجموعة من المفردات المتصلة ببعضها حسب المعنى، كما يجب التمييز بينهما وبين «المعلومات» و«الحقائق» والآراء الفعلية أو الواقعية، وهذه المرحلة من مراحل تحليل النص توضح ما يبدو غامضاً أو مبهماً أو غير معلوم في محتوى النص السياسى أو القانونى.

### المرحلة الثالثة: تحليل بنية النص السياسى الداخلى:

لا تعد بنية النص من المعطيات البديهية، ولكنها من فعل مؤلف النص أو متوجه أو مرسله - وكلها مفردات واحدة - وتنطلق عملية تحليل بنية النص السياسى من مقاييس ثلاثة: البنية الطبوغرافية، واللغوية، والمنطقية.

#### (أ) البنية الطبوغرافية للنص السياسى أو معمار النص السياسى أو القانونى :-

ترشد الملامح والتضاريس الأساسية للنص السياسى أو القانونى أى معماره وهندسته إلى تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار إذ النص مكون من عدة مقاطع ولكن قد يكون النص موسعاً ومجمعاً حول فكرة مركزية، وفى كل الأحوال يجب فحص مسألة التسلسل فى الأفكار وانتظام عملية تسيقها.

#### (ب) البنية اللغوية للنص السياسى أو القانونى :-

تكون البنية اللغوية فى أحيان كثيرة ذات دلالة فى إظهار خيوط النص ومراميه، من حيث اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة ومعينة، كما أن صيغ الجمل المختلفة - وخصوصاً صيغة النهى والأمر فى النصوص القانونية والسياسية بالإضافة إلى محل الجمل من الإعراب تكون دالة لفهم ما تدل عليه. . كما تشمل البنية اللغوية أيضاً حروف الوصل، والإشارة والمعانى؛ لتظهر خيوط النص السياسى أو القانونى وأحياناً يتم الاستغناء عنها، ولكنها تفهم ضمناً من خلال النص السياسى أو القانونى الذى يخضع لعملية التحليل.

#### (ج) البنية المنطقية للنص السياسى أو القانونى :-

تكشف العودة إلى وسائل الاستدلال تركيب مضمون النص السياسى أو القانونى، والذى لم يظهره التحليل اللغوى وإذا أخذنا بالطريقة البسيطة والتقليدية للاستدلالات - وقد سبق أن أشرنا إليها - فإن الاستدلال يأخذ طريقتين:

#### ١- الاستدلال بالاستنتاج المنطقى:

ينطلق الاستنتاج المنطقى من العام إلى الخاص - أى من القاعدة العامة إلى المضمون الذى

تنطبق عليه . . . من ذلك مثلاً القاعدة التشريعية العامة التي تقول: كل من سبب ضرراً للغير يلزم بالتعويض، فإذا وقع تصرف خاطئ من (أ) إزاء (ب) سبب ضرراً فإن القاعدة العامة تطبق على هذا التصرف الخاص.

- ولكن قلما يظهر الاستنتاج على هذا الشكل الواضح، بل يبدو على شكل خلفية منطقية وصوره الأكثر استعمالاً هي: الاستدلال من حجة أولى - وهذا ما يعبر عنه بالعبرة: من فعل كذا يمكن أن يفعل كذا . . . إلخ.

وهنا أيضاً الاستدلال من المفهوم العكسي - أي عندما يكون النص قد جاء بإلزام معين ما فإنه يعنى منع ما يعاكسه . . . أو عندما يحظر النص أمراً فإنه يبيح عكسه (وهو ما يطلق عليه مفهوم المخالفة)، وهناك بالطبع حدود لعملية الاستنتاج المنطقي ليس هنا مجال التفصيل فيها.

## ٢- الاستدلال بالاستقراء:

يعتبر الاستدلال من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل هادفاً إلى تعميم قاعدة معينة، ويظهر خصوصاً عن طريق القياس، والذي يقصد به إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها. والاستقراء يمكن أن يتخذ شكل تجميع الحالات المماثلة، ثم إصدار التعميمات على القضايا المماثلة الكلية.

### المرحلة الرابعة: تحديد غايات النص السياسى أو القانونى وأهدافه:

تعد مرحلة تحديد غايات النص وأهدافه تنويجاً للمراحل الثلاث السابقة؛ لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى)، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية)، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة)؛ فأى نص سياسى أو قانونى لا بد وأن يحوى رسالة معينة مضمنة فيه، لها مفهوم نسبي يعود للمنظور الذى تبناه المحلل ضمن إطار علمى وتحليلى معين، وهناك نصوص سياسية يمكن تحليلها من ضمن أطر علمية عديدة مثلاً من الناحية التاريخية والقانونية والفلسفية، بيد أن هذا التعدد العلمى لا ينطبق على كل حالات النصوص السياسية.

ولكل نص سياسى أو قانونى فى رأى الباحث - إطاره العلمى الأساسى الذى يمكن تحليله فى ضوءه، ولكن الكشف عن غايات النص السياسى يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه، وهو بالأساس مفهوم مستمد من أصول الفقه الإسلامى الذى يتحدث عن الدلالة السكوتية. ويعرف المسكوت عنه بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص، وكذلك استقراء المتلقى أو المرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق، كما أن المسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات:

(أ) **المفترض** : وهو ما يشترك في معرفته نظرياً وضمنياً المرسل والمرسل إليه من إطار مرجعي ومسلمات، وغالباً ما يكون المفترض هو بمثابة الأمر الحاصل بشأنه إجماع بدرجة من الدرجات داخل إطار معين .

(ب) **الإشارة من طرف خفي** : أن يقصد منتج النص أو المرسل ضمناً لفت نظر المتلقي أو المرسل إليه إلى أمر ذي دلالة عبر الإشارة المتضمنة والواردة في النص .

(ج) **الإضمار أو التضمين** : يقوم على استنتاج ضمني يقتضيه سياق النص فقيمة أى نص تتحدد بشبكة من العلاقات المتداخلة المتوازية . .

والواقع أن هناك مسلمة لغوية ترى أن هناك مجالاً دائماً للمسكوت عنه فى أى نص يتم إنتاجه أيّاً كانت طبيعته .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن المحللين السياسيين يهتمون بدرجة كبيرة - بالوثائق السياسية سواء الرسمية أو الخاصة (الشفهية أو المكتوبة فى أية صورة كانت : خطاب، ومراسلات، ومذكرات . . . إلخ) فى تحليل الأحداث والوقائع السياسية، وهنا يكون لأسلوب تحليل النصوص السياسية أبلغ الفائدة، وفى هذا الصدد يتم التركيز على فك شفرات النص السياسى سواء التأويلية، أو الدلالية، أو الرمزية، أو الثقافية . . إلخ .

ومن أهم أنواع الوثائق السياسية التى يمكن تحليلها من خلال أسلوب تحليل النصوص السياسية :

١- **الوثائق الرسمية العامة والخاصة** : من أمثلة الوثائق العامة : مضابط البرلمانات والسجلات الوزارية وظواهر الرأى العام عبر التقارير المكتوبة عنها . . . إلخ . ومن أمثلة الوثائق الخاصة الرسمية : برامج الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح . . . إلخ .

٢- **الصحافة وأجهزة الاتصال المختلفة** : وهذه بدورها تعبر عن كل ما هو سياسى من أحداث ووقائع مختلفة فى شكل رسائل ومضامين متنوعة تخضع لتحليل النص السياسى .

٣- **الوثائق الدورية** : والتى تضم المطبوعات الأساسية، والكتب السنوية، والأعمال المتكاملة عن موضوعات محددة .

٤- **الوثائق الشخصية** : ومن ضمنها المذكرات الخاصة بالقيادات والزعماء السياسيين، وخطبهم، ومراسلاتهم .

والجدير بالذكر أن تحليل النصوص السياسية أحد أشكال تحليل المضمون الكيفي سواء كان استكشافياً أو لاختبار الفروض، وسوف نقدم فيما يلي نموذجاً تطبيقياً لتحليل أحد النصوص السياسية والقانونية.

**ثانياً: النموذج التطبيقي؛ تحليل نص قانوني سياسى وهو فتوى مجلس الدولة بصدد تحديد مجال الاختصاص الرقابى بين وزارة الثقافة المصرية والأزهر الشريف.**

يمكن من خلال تطبيق الإطار التحليلى السابق القول بالدلالات التالية لتحليل الفتوى، عبر المراحل التالية:

### المرحلة الأولى: تركيز النص القانونى والآثار السياسية:

**أ- توقيت إصدار الفتوى ودلالته:** جاءت الفتوى ردًا على كتاب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف حول تعديلات قوانين الرقابة المصرية **Censorship laws** على المصنفات الفنية بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ م. غير أن هناك قراءة سياسية للتوقيت فحواها أنه يجب فهمها فى سياق صدور تصريح رئاسى بأنه لا يحق لأية سلطة فى الدولة أن تقوم بالمصادرة، ففى أعقابه اجتمعت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى وأصدرت الفتوى.

**ب- منتج الفتوى (المرسل):** النص القانونى هنا هو الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى، وموقعه باسم رئيسها المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، أى أنها صادرة عن أعلى هيئة قضائية مختصة فى البلاد.

**ج- الجهة التى طلبت الفتوى (المرسل إليه):** الجهة التى طلبت الفتوى هى مؤسسة الأزهر الشريف، وقد طلبتها ممثلة فى شخص الأمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وذلك تحديداً لاختصاصها الرقابى، وهى من أهم المؤسسات التى تقوم بالأدوار العلمية الثقافية تحقيقاً لوظيفة البلاغ والتعليم من منطلق اجتهادى فى العالم الإسلامى مترجمة فى ذلك أحد أفرع جذور الفكرة المؤسسية فى الرؤية الإسلامية. (١٣)

**المرحلة الثانية: التعبيرات التى يجب تناولها بالتحليل لدلالاتها وأهميتها فى سياق الفتوى، ومنها (١٤):**

ورد فى الفتوى ثلاثة مفاهيم محورية ومركزية هى :-

**أ- مفهوم الشأن الإسلامى:** وردت لفظة الشأن الإسلامى بالإفراد (ست مرات)، وبالجمع مرة واحدة (الشئون الإسلامية)، وسبقت بالإشارة (هذا) الشأن مرتين، وسبقت

بلفظة (غير) الشأن الإسلامى مرة واحدة. وورد مفهوم (قضايا الإسلام) كمرادف لها مرة واحدة، هذا التكرار الكمي له دلالة كيفية، أى أنه يجعل هذه الهيئة هى الجهة صاحبة التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية، وهو التقدير الذى يبنى على إعماله اتخاذ القرارات الملزمة والمنشئة للمراكز القانونية والمعدلة لها مما تتخذه جهات الإدارة فى الدولة بموجب الولايات والصلاحيات التى حولها القانون لأى من هذه الجهات .

**ب- مفهوم النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا:** ورد فى سبعة سياقات مختلفة مرتبطة بفكرة الشأن الإسلامى كميًا، ودلالاتها كميًا أن تكون سلطة تقدير الشأن الإسلامى الذى يتعلق بحماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة وبالإسلام بشكل عام فى إطار ما أشار إليه القانون من حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا، وصلة الإسلام بهذا الوعاء للغايات والأسباب المحيطة بالقرار الإدارى المنظر... إلخ<sup>(١٥)</sup>.

إذ تسعى الفتوى لإثبات أن الشأن الإسلامى يتخلل حماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة، وأن نص المادة: ٢ الواردة فى دستور ١٩٧١م يقر أو يكشف حقيقة أكثر رسوخًا، وأدوم بقاءً، وأوغل فى الدلالة على جوهر النظام العام والآداب .

**ج- مفهوم انتظام الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها:** ورد هذا المفهوم فى الفتوى مرتين فقط مرتبطًا بالمفهومين السابقين النظام العام والآداب، والشأن الإسلامى . وورد بصدد تعبير (دستور منظم) فى الفقرة التالية : استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المتعلقة بالقوانين الخاصة بالأزهر، ونظرة المشرع الوضعى فى مصر الحديثة، منذ أن انتظم لهيئات الدولة والمجتمع تقنينات ولوائح ونظم تشريعية، تصدرها جهات التشريع ذات الولاية فى إمضاء النظم وحراستها<sup>(١٦)</sup>.

**المرحلة الثالثة:** تحليل بنية الفتوى : يمكن أن نتناول الفتوى بالتحليل على نفس المستويات الثلاثة التى أوردناها فى هذا المستوى سابقًا :

**١- الملامح العامة أو معمار الفتوى :** الفتوى نص شامل واسع حول الموضوع، وأيضًا بنية مقسمة إلى عدد من الأجزاء والفقرات، ومقدمات وتفصيل، ثم تركيز واستخلاصات : مقدمات توضح وأدلة تبسط بعد ذلك، ثم نتائج منطقية يتم استخلاصها، فهناك تسلسل منطقي للأفكار تسلم إحداها للأخرى، حتى يتم الخروج بالنتيجة النهائية، وهى الفتوى .

**٢- البنية اللغوية للفتوى :** يمكن أن نلاحظ فى الفتوى التالى :

**أ- اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة:** سبق أن رأينا ذلك مع المفاهيم الثلاثة : الشأن الإسلامى، الصالح العام، الجماعة الوطنية والدولة المصرية الحديثة .

ب- ألفاظ موحية وذات دلالة في تأكيد الفكرة مثل: " الإسلام دين الغالبة من الشعب المصرى " ، بحسبان أن الشعب هو الركن الركين للدولة التى ينظمها الدستور .

ج- استخدام أساليب القصر ، وأساليب النفى والقصر فى بعض جملها فعلى سبيل المثال : أن الدلالة السكوتية التى تفيد الموافقة فى «هذه الحالة إنما تتأتى من فوات المدة المضروبة مع توافر العمل بالطلب وإمكان التقدير لمدى الملائمة» . وأيضاً هناك الدلالة الضمنية لا تستفاد إلا عند إتاحة العلم لإمكان التقدير للجهة صاحبة رأى الملزم الذى يصدر القرار بناء عليها .

د- استخدام المدخل اللغوى بشكل عام ، وهو مدخل مهم يعطى للنصوص القانونية ثباتها واستقرارها ، تقول الفتوى : إن لفضيلة شيخ الأزهر مقام الإمام الأكبر ، وله مرتبة الإشراف ، وقد عبر عنه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م الناقد حالياً بأنه صاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية بتعريف للرأى يفيد فى اللغة القصر ، وأن خبر الجملة مقصور على مبتدأها أو قد يفيد عدم مماثلة غيره من جنسه له ، كما أن الجمعية العمومية فى فتواها انتهت أيضاً إلى أن الأزهر الشريف هو وحده صاحب رأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية ، والسمعية البصرية .

### ٣- البنية المنطقية للفتوى :

يتضح من القراءة التحليلية أن مضمون الفتوى يعبر عن منطق متماسك تؤدى مقدماته إلى نتائج فى لغة قانونية واضحة منها ما هو قياس منطقى من الدرجة الأولى مثل : " لما كانت أهداف وغايات الأدوار الرقابية التى تمارسها وزارة الثقافة على المصنفات الفنية هو حماية النظام العام والآداب ، وكانت هذه الحماية للنظام العام هى الهدف الذى من أجله يتم الترخيص بعرض المصنف أو برفض منح هذا الترخيص (تلك هى المقدمة الكبرى) ، ولما كان الإسلام هو عنصر ملازم وركن ركين من أركان النظام العام فى مصر ، وكان الأزهر حسب قانونه صاحب رأى فى كل ما يخص الشأن الإسلامى (تلك هى المقدمة الصغرى) كان رأى الأزهر ملزماً لوزارة الثقافة عند قيامها بمنح أو منع الترخيص لبعض المصنفات التى تتناول قضايا الإسلام أو تتعارض معها (وهذه هى النتيجة) .

### المرحلة الرابعة : التنقيب عن غايات وأهداف الفتوى :

كما أسلفنا تعبر هذه المرحلة عن عملية تحديد غايات النص وأهدافه ، وهى تتويج للمراحل الثلاث السابقة ؛ لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى) ، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية) ، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة) .

والكشف أو التقيب عن غايات النص يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه فى النص، بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص، وكذلك استقراء المتلقى أو المرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق والمسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات منها:

أ- تعطى الفتوى الأزهر الشريف مكنة تحديد الشأن الإسلامى بمقتضى القوانين واللوائح التى تخوله ذلك- كما أوردتها الفتوى- بصدد الرقابة على عملية إنتاج، ونشر وتداول كافة المصنفات السمعية، والسمعية البصرية... إلخ.

ب- إن الدولة المصرية الحديثة- رغم أنها تأخذ بالتشريع الوضعى- إلا أنها غير منفكة الصلة بالدين الإسلامى فى كافة مراحلها منذ عرفت التشريع والدساتير المكتوبة- وإن الإسلام ومبادئه وقيمه يتخلل النظام العام والآداب الذى هو المعيار الحاكم لمكانة التشريعات والالتزامات؛ وبالتالي فإن مصر- وفق هذا المعيار- لم تكن دولة لا دينية أو علمانية، وهذا هو المسكوت عنه فى الفتوى.

ج- تتوافق الفتوى مع اتجاهات رأى العام المصرى، ونلمس ذلك فى عدة مواضع، مثل: " فالإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى"، وأيضاً: " والرأى العام المصرى لا يزال يرى فى الأزهر وعلماؤه الجهة صاحبة الحجية فى الحديث باسم الإسلام وتحديد أحكامه وشئونه العامة، بل إن جهاز الدولة ذاته كثيراً ما يلجأ للأزهر الشريف للاستفتاء بشأن الكثير من ممارساته وسياساته".

### المرحلة الخامسة: الفتوى كآلية لحل تنازع الأدوار الرقابية بين الأزهر الشريف ووزارة الثقافة المصرية:

يلاحظ اتفاق الفتوى ومعارضيه على أمرين:

أ- مبدأ ضرورة وجود رقابة فى أى مجتمع بشرى إنسانى.

ب- غايات هذه الرقابة حماية مصالح الدولة العليا، والنظام العام والآداب.

وتبتعد هذه الفتوى فى منهجها بصدد مسألة تنظيم وسائل أعمال الرقابة (١٦) عن القرار الإدارى البسيط، وتلجأ إلى إقرار أسلوب القرار الإدارى المركب الذى تتعاون جهات كثيرة فى إصداره، الأمر الذى يعنى أنه أقرب إلى النضج والصواب، فى صنعه وإصداره، وليس مستوى اتخاذه فقط.

وهكذا يمكن القول بأن النواحي التطبيقية لأداة تحليل النصوص السياسية والقانونية ظهرت بوضوح فى هذا النموذج للفتوى والذى قمنا بتحليله.

هذا ويمكن رؤية المزيد من التفاصيل ومدى انطباق هذه الخطوات على نص فتوى مجلس الدولة ، والتي نوردها كاملة لإعادة قراءتها وتحليلها فيما يلي :

\* \* \*

## مجلس الدولة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٦٣/١/٥٨

حضرة صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته . . . وبعد

اطلعنا على كتاب فضيلتكم رقم ١١٧١ المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٩٣ بشأن " تحديد اختصاصات كل من الأزهر الشريف ووزارة الثقافة فى التصدى للأعمال الفنية والمصنفات السمعية أو السمعية البصرية التى تتناول قضايا إسلامية أو تتعارض مع الإسلام ومنعها من الطبع أو التسجيل أو النشر والتوزيع والتداول إعمالاً للصلاحيات المخولة لكل منهما بمقتضى القوانين واللوائح . "

وقد رأيتم فضيلتكم استطلاع رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فى هذا الأمر فى ضوء ما أثير من أحاديث عن مسئولى الرقابة عن المصنفات الفنية ، وفى ضوء ما شملته قوانين الأزهر والرقابة على المصنفات الفنية من أحكام .

ونتهى إلى فضيلتكم أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ ، وتبين لها أن الرقابة على المصنفات الفنية سمعية وسمعية بصرية تخضع لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف والقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى ، وأن كلا القانونين جرى تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ م ، وبهذا القانون الأخير أضيفت " المادة ٧ مكرر إلى قانون حماية حق المؤلف حظرت على كل صاحب حق فى استغلال المصنفات السمعية والبصرية وعلى من يزاوول هذا النشاط إنتاج أى من هذه المصنفات أو نسخه أو تصديره أو طرحه للتداول أو تحويله أو عرضه " إلا بعد الحصول على

ترخيص من وزارة الثقافة وتعيين الجهة المختصة بمنح الترخيص وشروطه وإجراءاته " .  
وبهذا القانون الأخير أيضاً عدل العديد من مواد قانون " تنظيم الرقابة على الأشرطة " واستحدث تعبير " المصنفات السمعية والسمعية البصرية " للإشارة إلى كل ما ثبت بالوسائل التقنية من أشرطة واسطوانات وغيرها وقررت المادة (١) معدلة أن تخضع للرقابة على المصنفات، وذلك «بقصد حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا " وحظرت المادة (٢) المعدلة التصوير والتسجيل والنسخ والتحويل والأداء والعرض والإذاعة والتوزيع والتأجير والتداول والبيع والعرض للبيع بالنسبة لتلك المصنفات، وذلك " بغير ترخيص من وزارة الثقافة " وأحالت المادة (٤) معدلة إلى اللائحة التنفيذية لبيان الجهة المختصة بإصدار الترخيص وشروطه وغير ذلك، ثم أوجبت أن يصدر قرار البت في طلب الترخيص خلال شهر أو ثلاثة أشهر حسب أنواع النشاط المشار إليها في المادة (٢)، وإلا اعتبر الترخيص ممنوحاً كما أوجبت عند الرفض أن يكون الرفض مسبباً، ونظمت المادة (١٢) المعدلة طريق التظلم من قرار رفض الترخيص وتشكيل لجنة بقرار من الوزير يكون رئيسها أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وأعضاؤها الأربعة الآخرون ممثلين لهيئة الاستعلامات وللمجلس الأعلى للثقافة ولأكاديمية الفنون وللمجلس النقابة التابع لها نوع المصنف محل التظلم .

واستظهرت الجمعية العمومية من كل ذلك أن قرار الترخيص إنما يصدر عن وزارة الثقافة، وهو قرار إيجابي يصدر بالإفصاح الصريح بالترخيص أو يصدر بالاستخلاص الضمني بعدم الممانعة عن الترخيص، وهو استخلاص يستفاد من الدلالة السكوتية بمضى شهر واحد أو ثلاثة أشهر دون البت في الطلب أو يصدر القرار بالإفصاح الصريح برفض الترخيص على أن يكون قرار الرفض مسبباً، كما تستظهر الجمعية العمومية أن الرقابة المستهدفة بأعمال سلطة الترخيص بالموافقة أو الرفض، إنما تبتغى حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا " ، ومن ثم فإن المصلحة العامة التي تشكل ركن الغاية في القرار الإداري بالترخيص أو برفضه إنما تتمثل في حماية النظام العام ومصالح الدولة العليا، وإن ركن السبب في القرار ذاته يدور في هذا الفلك الذي عينته وأشارت إلى عناصره العامة العبارة الأخيرة من المادة (١) المعدلة منه قانون تنظيم الرقابة رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ سالف البيان .

ومادام فضيلة الإمام الأكبر يتساءل عن وجه أعمال هذه الأحكام فيما يتعلق بقضايا الإسلام، فقد وجب لتحديد هذه المسألة النظر فيما يستوى به القرار الإداري من حيث الغاية المستهدفة والسبب الدافع في إطار ما أشار إليه القانون من حماية النظام العام

والآداب ومصالح الدولة العليا وصلة الإسلام به إزاء الوعاء العام للغايات والأسباب المحيطة بالقرار الإدارى المنظور .

ومنذ انتظمت الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها كشخص معنوى عام وكأبنية وهياكل تنظيمية، حرصت دساتيرها الوضعية بعامه على النص على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية " ، وتتابع وجود هذا النص فى دساتيرها المتغيرة عبر مراحل التاريخ الدستورى الحديث أوردته بنصه المادة (٣) من دستور ١٩٥٦ فى العهد الجمهورى الرئاسى ، كما أوردته بنصه المادة ٥ من دستور ١٩٦٤ فى عهد نظام جمهورى بين البرلمانية والرئاسية، ثم أوردته المادة ٢ من دستور ١٩٧١ بنصه، وأضافت إليه عبارة " ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع "

وعبر هذا النص وبهذا المفاد مراحل تاريخية كاملة من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى ومن النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى إلى نظام مشترك ومن نظم اجتماعية إلى نظم اجتماعية أخرى، وأن ثباته بنصه ومعناه رغم كل ذلك، إنما يفيد أنه يكشف عن إقرار التشريع الوضعى للدولة الحديثة بأنه نص يقر حقيقة أكثر رسوخاً وأدوم بقاء، وأوغل فى الدلالة عن جوهر " النظام العام والآداب " بما لا يتغير بتغير الدساتير ونظم الحكم والنظم الاجتماعية .

والإسلام دين الغالبة من الشعب المصرى بحسبان أن الشعب هو الركن الرئيسى للدولة التى ينظمها الدستور، ومن ثم تقوم خصائصه الثابتة فى الواقع بحسبانها من خصائص الدولة المعترف بها من القانون، وقد نص الدستور ١٩٧١ فى المادة (٥) على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وبهذا يظهر أن الإسلام ومبادئه وقيمه إنما يتخلل النظام العام والآداب وهو كذلك مما تتضمنه المصالح العليا للدولة، حسب الصيغة التى أقام بها قانون الرقابة على المصنفات ركن الغاية فى القرار الصادر بشأن الترخيص بأى من هذه المصنفات .

وفى هذا الإطار استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المتعلقة بالقوانين الخاصة بالأزهر الشريف ونظرة المشروع الوضعى فى مصر الحديثة منذ انتظم لهيئات الدولة والمجتمع تقنينات ولوائح ونظم تشريعية تصدرها جهات التشريع ذات الولاية فى إمضاء النظم وحراستها، استعرضت الجمعية العمومية ما أوردته هذه النظم بشأن الأزهر الشريف وما رسمته له من وظائف وما نيظ به من دور من بناء المجتمع المصرى الحديث بمراعاة أن الأزهر هيئة تقوم على الحفظ والتدريس والبحث فى علوم هى دين للغالبية من هذا الدين تستمد عقائد وقيم وأصول احتكام .

وقد صدر أول قانون بشأن تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية تنظيمًا شاملاً برقم ١٠ لسنة ١٩١١، ونص المادة (١) على أن " الجامع الأزهر هو المعهد العلمى الاسلامى الأكبر " ، وفى المادة (٢) على أن " الغرض من الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى هو القيام على حفظ الشريعة الغراء وفهم علومها ونشرها على وجه يفيد الأمة وتخريج علماء يوكل إليهم أمر التعاليم الدينية ويولون الوظائف الشرعية فى مصالح الأمة ويردونها إلى طرق السعادة " ، ونصت المادة (٤) على أن شيخ الجامع الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين ، والرئيس العام للتعليم فيه وفى المعاهد الأخرى ، والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية للملائمة لشرف العلم والدين . . " ونص القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، فى المادة (١) " الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلمى الإسلامى الأكبر والغرض منه هو :

١- القيام على حفظ الشريعة الغراء ، أصولها وفروعها ، وعلى تعليم اللغة العربية ، ونشرها على وجه يفيد الأمة ويرشدها إلى طرق السعادة .

٢- تخريج العلماء ، ونصت المادة (٩) " شيخ الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين والرئيس العام للتعليم فيه وفى المعاهد الأخرى ، والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية للملائمة لشرف العلم والدين . . " ثم صدر القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فاحتفظت المادة (١) منه بنص المادة (١) من القانون السابق عليه ، واحتفظت المادة (٦) منه بنص المادة (٩) من القانون السابق أيضاً .

وفى عام ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ، ونصت المادة (٢) منه على أن " الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم البشر ورفى الإمام الأكبر صاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام " .

واستظهرت الجمعية العمومية من هذه النصوص فى متابعتها الزمنى أن التشريع الوضعى الذى بنى الهياكل الحديثة للدولة والمجتمع ، قد اطردت أعرافه وسياساته التشريعية على أن يوكل للأزهر الشريف فى كل تنظيم له ، مهمة الشريعة الغراء وفهم علومها ونشرها وحفظ التراث ونشره وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى الشعوب كلها ، مع إظهار حقيقة الإسلام وأثره ، وأن لفضيلة شيخ الأزهر مقام الإمام الأكبر ، وله مرتبة الإشراف ، وقد عبر عنه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ النافذ حالياً بأنه " صاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية . . " بتعريف للرأى يفيد فى اللغة القصد ( وأن خبر الجملة مقصور على مبتدأها ) أوقد يفيد عدم ماثلة غيره من جنسه له .

ويتبين للجمعية العمومية من مطالعة قانون الأزهر سالف البيان ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، أن القانون أنشأ بين هيئات الأزهر " مجمع البحوث الإسلامية بحسابه الهيئة العليا للبحوث الإسلامية التي تقوم بدراسة وتجديد الثقافة الإسلامية حسبما أوضحت المادتان (١٥)، (٢٥) من القانون، ويرأسه شيخ الأزهر طبقاً للمادة (١٨)، وأن اللائحة التنفيذية للقانون أوضحت في المادة (١٥) واجبات، ومنها " تتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات فى الداخل والخارج بما فيها من رأى صحيح أو مواجعتها بالتصحيح والرد " كما نصت المادة (٣٨) من اللائحة على أن " إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية هى الجهاز الفنى لمجمع البحوث الإسلامية ومديرها هو أمين عام المجمع " ، ونصت المادة (٣٩) على أن من بين هذه الإدارات " إدارة البحوث والنشر " التى عقدت لها المادة (٤٠) ولاية مراجعة المصحف الشريف والتصريح بطبعه وتداوله، وكذلك (٢) فحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أوالتي تتعرض للإسلام وإبداء الرأى فيها ونشرها أو تداولها أو عرضها . . . .

ومن حيث إنه يتبين من ذلك كله أن الأزهر هو الهيئة التى أناط بها المشرع الوضعى حفظ الشريعة والتراث ونشرهما وحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، بالتصدي لأداء هذه المهام، وأن شيخه شيخ الأزهر هو صاحب الرأى فيما يتصل بالشئون الدينية وأن المجمع بما يتبعه من إدارات، ومنها إدارة البحوث والنشر هو من له ولاية مراجعة المصحف الشريف، ومن له التصدي لفحص المؤلفات والمصنفات التى تتعرض للإسلام وإبداء الرأى فيها؛ الأمر الذى يجعل هذه الهيئة هى الجهة صاحبة التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية وهو التقدير الذى يبنى على إعماله اتخاذ القرارات الملزمة والمنشئة للمراكز القانونية والمعدلة لها مما تتخذه جهات الإدارة فى الدولة بموجب الولايات والصلاحيات التى خولها القانون لاي من هذه الجهات، ومن بينها ما خوله القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعدلان بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ من ولايات ناطها بوزارة الثقافة بشأن الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية.

ومن ثم تكون سلطة تقدير الشأن الإسلامى الذى يتخلل حماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة تكون سلطة تقدير هذا الشأن من أولويات الأزهر وهيئاته وإداراته حسب قانونه، وبهذا التقدير يقوم ركن السبب المتعلق بالشأن الإسلامى والمستمد من هذا الشأن، وذلك فى القرار الإدارى الذى تملكه وزارة الثقافة، فيما تجر به من رقابة على تلك المصنفات، وفيما تصدره اعمالاً لهذه الرقابة من قرارات بالترخيص الصريح أو الضمنى، أو برفض الترخيص بأى من المصنفات السمعية والسمعية البصرية، متى كان الشأن

الإسلامى داخلاً فى تكوين النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا ومتخللاً لها، ومتى لزم تقدير الشأن الإسلامى فى هذا الأمر.

ومن ثم إبداء الأزهر - بواسطة هيئاته - رأيه فى تقدير الشأن الإسلامى، يكون ملزماً للجهات التى نيط بها إصدار القرارات، وذلك فيما يبنى عليه هذا القرار من تقدير لهذا الشأن ولما يتخلله بالنسبة للنظام العام والآداب وما يجرى مجراهما، ويصدق ذلك على وزارة الثقافة فيما تصدره من قرارات بالترخيص الصريح أو الضمنى أو رفض الترخيص بأى من المصنفات محل طلب الرأى.

وفى إطار هذا الوضع للمسألة، فإن الجمعية العمومية قد لاحظت أن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية قد خص فى المادة (١) مجمع البحوث الإسلامىة " دون غيره " بالإشراف على طبع المصحف الشريف ونشره وتوزيعه وعرضه وتداوله وتسجيله للتداول، وكذا الأحاديث النبوية، وخص الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامىة بأى من ذلك كله أو بعضه وفقاً للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من شيخ الأزهر، وأتاح منح صفة الضبط القضائى له، وكل ذلك يتبع للأزهر الشريف بهيئة مجمع البحوث وأمينه ولاية إصدار القرار بالترخيص، فى خصوص أحكام هذا القانون وبالنظر للقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة كلها أو بعضها، وذلك دون اكتفاء بالتقدير الذى يستند إليه قرار الترخيص فى غير هذا الأمر من مصنفات سمعية وسمعية بصرية.

كما لاحظت الجمعية العمومية، أن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ سالف البيان أحال فى تطبيق أحكامه " لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها " ومن ثم فإنه فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ قد صارت أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ذات قوة نافذة تصل إلى مرتبة القانون بموجب الإحالة الصريحة الحاصلة.

كما لاحظت الجمعية العمومية أيضاً، أنه إذا كانت المادة (٤) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدلاً بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢، نصت على أن قرار البت بالترخيص يصدر خلال شهر أو ثلاثة أشهر حسب الأحوال فإذا لم يصدر خلال هذه المدة يعتبر الترخيص ممنوحاً فإن مفاد ذلك أن ثمة ترخيصاً يصدر به قرار ضمنى بفوات شهر أو ثلاثة أشهر على الطلب، وأن الترخيص هنا يستفاد بالدلالة السكوتية من عرض الطلب على جهة إصدار القرار وتقدير ملاءمات البت فيها وانقضاء تلك على العرض، أو أن الدلالة السكوتية التى

تفيد الموافقة في هذه الحالة إنما تتأتى من فوات المدة الضرورية مع توافر العلم بالطلب وإمكان التقدير لمدى الملائمة، غنى عن البيان أن هذه الدلالة الضمنية لا تستفاد إلا عند إتاحة العلم لإمكان التقدير للجهة صاحبة الرأى الملزم الذى يصدر القرار بناء على تقديرها، وذلك حينما يدخل تقديرها فى عناصر السبب الذى يقوم عليه القرار .

وتلاحظ الجمعية العمومية أخيراً أن غير الشأن الإسلامى مما يشكل جوانب تقدير تدخل فى إطار المصالح العليا للدولة أو غيرها من جوانب النظام العام ذات التمييز عن الأمور الإسلامىة والدينية، فإن وزارة الثقافة تملك بالنسبة لها ما تملكه من مكينات التقدير الذى يتشكل به سبب القرار ويستجمع عناصره .

\* \* \*

### **لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الأزهر الشريف هو وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية، والسمعية البصرية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

**رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع**

**المستشار / طارق عبد الفتاح سليم البشرى**

**النائب الأول لرئيس مجلس الدولة**

## هوامش ومراجع الفصل الخامس

- ١- اعتمدنا بالأساس فى الجزء المنهجى من هذا الفصل على دراستنا حول المنهجية راجع :  
د. حامد عبدالمجيد، مقدمة فى منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية القاهرة : دار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ م .
- ٢- د. عايدة نصير، الرقابة على المطبوعات المصرية خلال القرن التاسع عشر رسالة المعلومات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز المعلومات والتوثيق-العدد (١٠)، يوليو ١٩٨٩م، ص ٣٥-٣٦ . وأيضا:  
- أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق- المطبعة الأميرية، القاهرة: ١٩٣٠م ص ٢٧٧-٢٨٠ .  
وللمقارنة مع خبرات حضارية أخرى فى الرقابة السياسية راجع:  
Richard Hodder, Censorship in imperial japan, New Jersey : Princeton Univ., Press, 1998. .  
3- John Sutherland, Censorship in Britains 1960-82, London: Junction Book, 1992.  
4 - Marina Stagh, The Limits of Freedom of Speech... Prose literature and Prose Writers in Egypt Under Nasser and Sadat, Stockholm : Stockbolm Oriental Studies, 1993.  
- عن الأوضاع الرقابية فى تلك الفترة تفصيليا راجع :  
5- Adnan Amaney, Government control of the press in the united-Arab Republic, Journalism Quarterly, Vol,49, No. 2, 1975 , pp.34 48,0  
6 - Ibid , pp., 32 -36  
٧- لبيان حدود وفعالية هذا التحول بإلغاء الرقابة راجع للمقارنة:  
Oleg Manev(ed.) Media in transition: From Totalitarianism to Democracy, Kiev Ukraine: Arbis, 1993.  
٨ - هذه بعض النماذج العامة والعملية- راجع تفصيلياً حول هذه النقطة :  
Hans- J Hippel's and Norfert Schwarz , Not - don't Forbidding Allowing: The cognitive Basis of The. Forbid- Allow Asymmetry ,Public opion Quarterly ,No3 ,Summer 1987 .  
٩ - راجع ما ذكرناه سابقا بصدد الانحراف التشريعى وقارن على المستوى النظرى مع :  
- عبدالغنى جمعة إبراهيم : اغتصاب السلطة بين الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر : كلية الشريعة والقانون، ١٩٩٥م .  
١٠- راجع للمزيد من التفاصيل حول الإطار القانونى الذى ينظم العملية الرقابية فى الفترة الحالية، ويؤثر بشكل مباشر على عملية تشكيل الرأى العام :  
د. د. محمد حسام لطفى، حرية الرأى والتعبير فى ضوء القوانين الرقابية فى كتاب (المصادرة- مداولات الملتقى الفكرى الرابع للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٦- ١٧ يونيو ١٩٩٤م) - القاهرة . ص ١٥٢- ١٦٣ .  
- عبدالرحمن الشواربى، جرائم الصحافة والنشر فى ضوء القضاء والفقهاء، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩١م .  
- محسن فؤاد فرج، جرائم الفكر والرأى والنشر . النظرية العامة للجرائم التعبيرية القاهرة : دار الفكر العربى ط١ ، ١٩٨٧م .
- ١١- حول رصد طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة فى الحالة المصرية فى بعض فترات الدراسة وقضية حرية التعبير، كما تقدمها الصحافة راجع :  
د. اسماعيل حلمى : الديمقراطية فى الصحافة المصرية القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م .

- خليل صابات وآخرون: حرية الصحافة في مصر ١٧٩٨-١٩٢٤م، القاهرة: مكتبة الرعى العربى، د. ت. كامل زهيرى، الصحافة بين المنح والمنع، القاهرة، دون دار نشر، ١٩٨٥م.
- مصطفى مرعى، الصحافة بين السلطة والسلطان، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٠م.
- عوني عز الدين أحمد: ظروف مصر السياسية والاقتصادية والإعلامية وأثرها على حرية الصحافة بين ١٩٤٥-٥٢ رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٨٤م.
- سعيد عبده السيد نجيدة، حرية الصحافة فى مصر النظرية والتطبيق من صور دستور ١٩٢٣م مارس ١٩٥٤م، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الاعلام ١٩٩١م.
- سليمان صالح سالم: مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين ج. م. ع والمملكة المتحدة، الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥م، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٩١م.
- ١٢- حول المزيد من التفاصيل حول أداة تحليل النصوص السياسية راجع:
- د. حامد عبدالمجيد، مرجع سابق . . .
- ١٣- حول الدور السياسى للأزهر الشريف راجع:
- د. ماجدة صالح، الدور السياسى للأزهر، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٣م مع ملاحظة أن الواقع- فى بعض الأحيان- وبمفهومه العام قد يجعل هناك إمكانية أن تلعب المؤسسة أدواراً فعلية غير تلك الأدوار الرسمية التى يحددها الأساس القانونى.
- ١٤- راجع حول تحليل النصوص القانونية والسياسية:
- د. نهاد رزق الله: دراسات فى منهجية تحليل النصوص، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١ ١٩٨٤م، وقد اعتمدنا فى تحليل النص القانونى على التالى: -
- نص الفتوى الصادرة عن مجلس الدولة متضمنة آلية معينة لحل تنازع الأدوار بين المؤسستين الرسميتين.
- تحليل إجمالى للخطاب القانونى والسياسى حول موضوع الفتوى- وبالذات الكتيب الذى صدر حولها من المنظمة المصرية لحقوق الانسان- ١٩٩٤م.
- حرية الرأى والعقيدة- قيود وإشكاليات- رقابة الأزهر على المصنفات السمعية والسمعية البصرية (ورشة عمل للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ٨-٩ مارس ١٩٩٥م.
- إجراء عدد من المقابلات حول موضوع الفتوى- والرقابة عبر المؤسسة الدينية بوجه عام، وكانت المقابلات على النحو التالى:
- (أ) مقابلة مع فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر السابق- قبل وفاته ٧/٨/١٩٩٥.
- (ب) مقابلتان مع فضيلة الشيخ / فتح الله يس جزر- مدير عام البحوث والثقافة بمجمع البحوث الإسلامية، والذى يتصل عمله مباشرة بموضوع الرقابة باعتباره هو المسئول عن العملية.
- (ج) أربع مقابلات مع النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى المستشار / طارق البشرى.
- ١٥- قارن مع مفهوم النظام العام والآداب مفهوم الهوية فى:
- أميمة مصطفى عبود، قضية الهوية فى مصر فى السبعينيات . . دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية غير منشورة) جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٣م ص ٥٥-٥٧.
- ١٦- رضوان السيد، مفاهيم الجماعات فى الإسلام، بيروت: دار البشائر، ١٣٩٤م.
- راجع حول الموضوع بصفة عامة: -
- فهمى هويدى، رقابة المؤسسات الدينية على النشر وتأثيرها على حرية الفكر، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٦٣) ١٩٩٥م.

Ali Shari-Atti. on the sociology of Islam, ( trans. Hamid Algar, ) Berkeley : Mizan Press .1986.